

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة

إعداد

جيهان رافع محمد فقها

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. معز أبو عليا

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة

إعداد

جيهان رافع محمد فقها

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2021/07/04م وأجيزت.

التوقيع

.....
.....
.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

1. أ. د. عبد الناصر نور / مشرفاً ورئيساً

2. د. معز أبو عليا / مشرفاً ثانياً

3. د. بهاء أبو عواد / ممتحناً خارجياً

4. د. سامح العطوط / ممتحناً داخلياً

الإهداء

الحمد لله والشكر له أولاً وأخيراً

إلى معلم البشرية نبينا العادي الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات الحمد لله ما أنتهي درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضلته الحمد لله على التمام.

إلى سكان قلبي،،،،،

إلى من أخص الجنة تحت قدميها إلى من ساندني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي تنيد دربي..إلى من تشاركتني أفراحي أساتي..إلى نبع العطف والحنان..إلى أجمل ابتسامه في حياتي وأروع امرأة في الحياة..(أمي الغالية)

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة... إلى الذي لم يبخل عليه بأي شيء...إلى من سعى إلى ناحتي ونجاحي...إلى أعظم رجل في الكون... (والدي العزيز)

إلى الذي أشدد بهم أزرني إلى الذي ظفرت بهم هدية من الأقدار فعرفوا معنى الأخوة. يا هدية الرحمن في زمه ندر فيه الأخوة الكتابة لا تلقى لأصغ حبكم والعمد قصيد لأكتب حبكم أراكم بسمتي وأرى جمال الأيام أنتم... (أخواني الأحياء)

إلى من هو أقرب إلي من روعي..إلى من ساندني فترة داستي (عمي الغالي باسم)

إلى روعي التي رسمت في حروف، وحروف في التي تمثلت في روح، إلى أنفاس عطري الباقي...أختي الغالية

إلى من قاسموني مشوار الداسي ولخطاتي..إلى من ساندوني إلى رفيقات المشوار..زوجات أخوتي

إلى الأيدي المخلصة التي ساعدتني ولم يخلوا عليه بأي معلومة...أساتذتي الكرام

إلى أنااا.....أما بعد

كوني الريح فلولو الرياح لبارت الأحلام..،

الشكر والتقدير

اللهم لك حمدٌ حمداً كثيراً طيباً مباركاً، فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئتَ من شيء بعد، الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين حبيبنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني بعد أن أنجزت هذه الدراسة، بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام للمشرفين على رسالتي

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور

والدكتور معز أبو عليا

الذاه تفضلاً بالإشراف على هذه الرسالة، ومتابعة تفاصيل العمل بها، مقدّمات ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة التي أسهمت في إنجاز هذه الدراسة.

وأتقدم بالشكر والتقدير والاحترام أيضاً إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة.

والشكر والعرفان أيضاً إلى جميع الأساتذة العاملين في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، وبرنامج ماجستير المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية، لما قدموه لي من معرفة ومعلومات قيمة، وجزيل الشكر لإدارة جامعة النجاح، وجميع العاملين فيها.

و أشكر أيضاً كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذه الرسالة.

ولله الحمد من قبل و من بعد...

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

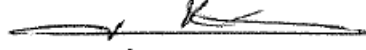
Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: جيهان رافع محمد قمران

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 4/7/2021

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ل	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	متغيرات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	نموذج الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	الإطار النظري
11	التدقيق و الفحص الضريبي
19	معايير التدقيق الضريبي
20	أهداف التدقيق الضريبي
25	ضريبة القيمة المضافة
26	الدراسات السابقة
29	التعقيب على الدراسات السابقة
31	الفصل الثالث: المنهج والإجراءات
32	منهج الدراسة

الصفحة	الموضوع
32	مجتمع الدراسة وعينتها
33	أداة الدراسة
34	صدق الأداة
35	ثبات الأداة
35	إجراءات الدراسة
36	متغيرات الدراسة
37	المعالجات الإحصائية
39	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
43	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
60	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
71	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
72	مناقشة النتائج
75	التوصيات
77	قائمة المصادر والمراجع
81	الملاحق / الاستبيان
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
32	توزيع الاستبانات الموزعة والمسترجعة الصالحة للتحليل	جدول (3.1)
34	مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي	جدول (3.2)
34	فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها	جدول (3.3)
35	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها	جدول (3.4)
41	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية	جدول (4.1)
45	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الأول من الاستبانة لمعرفة أثر الفحص الحسابي والمستندي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر القيمة المضافة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.2)
48	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثاني من الاستبانة لمعرفة أثر التشريعات التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.3)
50	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثالث من الاستبانة لمعرفة أثر القوائم المالية وحسابات الشركات على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.4)
52	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الرابع من الاستبانة لمعرفة أثر الفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.5)
54	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الخامس من الاستبانة لمعرفة أثر نظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.6)

الصفحة	الجدول	الرقم
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال السادس من الاستبانة لمعرفة أثر الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.7)
58	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجالات الدراسة لمعرفة أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دائر ضريبة القيمة المضافة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (4.8)
59	نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس مجالات الاستبانة المتعلقة بدراسة أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة	جدول (4.9)
61	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى	جدول (4.10)
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (4.11)
65	نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (4.12)
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (4.13)
66	نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير التخصص	جدول (4.14)
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة	جدول (4.15)

الصفحة	الجدول	الرقم
67	نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة	جدول (4.16)
68	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية	جدول (4.17)
68	نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية	جدول (4.18)
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير الشهادات المهنية	جدول (4.19)
70	نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير الشهادات المهنية	جدول (4.20)

أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي
من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة

إعداد

جيهان رافع محمد فقها

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. معز أبو عليا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبة القيمة المضافة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبة القيمة المضافة؟ تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين من مدققين في قسم التدقيق في ضريبة القيمة المضافة والبالغ عددهم (250) موظف وموظفة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (150) موظفا من العاملين في ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطوير استبانة ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيعها على عينة الدراسة، وبلغ عدد الأسئلة المستردة (90) وقد تم استخدامهم لأختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يتضح من النتائج وجود أثر للتدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة
- هناك علاقة ارتباط مباشرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الفحص الحسابي (التحقق من دفاتر وسجلات ومستندات المحاسبة المتعلقة بالمكلف) وبين مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية.

وفي نهاية الدراسة أوصت الباحثة بعدة توصيات أبرزها:

- العمل على دراسة قسائم المعلومات ومقارنتها مع البيانات المقدمة من المكلف لما لها من تأثير في قناعة المقدر.
- مراعاة التشريعات الضرائبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل.
- أن يعطي الفاحص الضريبي عناية أكبر أثناء قيامه بعمليات الفحص الضريبي للعناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعد الضريبة أحد أهم مصادر إيرادات الدولة التي تستخدم في تغطية نفقاتها. بالتالي، فإن قيام المكلفين بعدم التصريح الكامل عن إيراداتهم يؤدي إلى التقليل من التحصيل الضريبي، لذلك تعمل الحكومات بشكل دائم على مواجهة هذه الظاهرة باستخدام عدة سبل يعتبر التدقيق حادها. حيث أقرت التشريعات الضريبية (الدالي، 2015) التدقيق كوسيلة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي والتدليس للبيانات والأدلة عن المعلومات المقدمة عن النشاط الممارس من أجل تحسين الإيرادات الضريبية للدولة. بحيث تسعى من خلال عملية التدقيق إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها. فالتدقيق الضريبي من أهم وسائل الإدارة الضريبية المستخدمة في التأكد من حقيقة الإيرادات الضريبية المتحققة، حيث أن الدور الذي يقوم به المدقق وسيله وليست غاية يهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم وعادل يحافظ على حقوق المكلفين من جهة، والدولة من جهة أخرى، بينما لا يتناقض مع أحكام التشريع الضريبي والامتثال له.

بذلك، فإن هدف الإدارة الضريبية من التدقيق التحقق من خضوع الإيرادات للوعاء الضريبي القانوني وفقا لأحكام وتشريعات القانون الضريبي، وبالتالي عدم وجود تهرب ضريبي ناتج عن أخفاء أو إغفال أي إيرادات أو دخول خاضعة للضريبة سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، حيث شرعت التشريعات والقوانين الضريبية لتحقيق توازن ضريبي واقتصادي، وبالتالي فإن الانحراف عنها قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة (عوض، 2018).

وفقا لدراسة الدالي (2015) هناك علاقة طردية بين إجراءات التدقيق الضريبي وإمكانية اكتشاف التهرب الضريبي إذ أن ضعف الإجراءات التي يقوم بها بعض مراقبي الدخل ومدققين

ضريبة القيمة المضافة والاعتماد على عدد غير كاف من الأدلة والقرائن، يسهم في تخفيض أمكانية اكتشاف التهرب الضريبي وعدم الالتزام بالمعايير المقبولة عموماً، ومواد القانون الضريبي.

تعاني الإدارة الضريبية في مناطق السلطة الفلسطينية من سلبيات إدارية وفنية متعددة سواء تتعلق بالهيكل أو الأداء أدت إلى إهمال المكلف لأهمية وأهداف الضريبة، ودفعته إلى التهرب الضريبي، وحدت من قدرته على اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد في ظل عجزه عن التخطيط الضريبي السليم (عتيق، 2013).

علية سوف تقوم الباحثة بدراسة اثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبة القيمة المضافة في فلسطين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أن قيام مجموعه من المكلفين بعدم التصريح الكامل عن إيراداتهم من نشاطاتهم الاقتصادية وإخفائهم للمبيعات والمشتريات سواء كانوا أشخاص عاديين أو اعتباريين (شركات مساهمة عامة أو خصوصية أو شركات الأشخاص) والتهرب من دفع الضرائب يؤثر سلبياً على إيرادات الدولة. لذلك تلجأ الحكومات إلى تطبيق سياسات مختلفة لمواجهة هذه الظاهرة تعتبر عملية التدقيق الضريبي أحداها، إن عدم القيام بالتدقيق الضريبي وفق منهجية صحيحة من شأنه ان يقلل من أهمية هذه الوسيلة في مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي. بالمقابل، فان توفر القدرة والكفاءة التدقيقية لدى دوائر ضريبة القيمة المضافة من شأنه ان يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح ويزيد من قدرة هذه الدوائر على القيام بعمليات الفحص الدقيق والذي من شأنه ان يحد من التهرب الضريبي.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤل الرئيسي لها والمتمثل في: ما أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما تأثير الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؟
2. ما تأثير التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؟
3. ما تأثير القوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؟
4. ما تأثير الفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؟
5. ما تأثير نظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؟
6. ما تأثير الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة.

وسعت الدراسة كذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة تأثير الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
2. معرفة تأثير التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

3. فحص تأثير القوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
4. دراسة تأثير الفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
5. التعرف على تأثير نظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
6. دراسة تأثير الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

أهمية الدراسة

أن أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية التدقيق الضريبي المعتمد من قبل دائرة ضريبة القيمة المضافة لزيادة التحصيل الضريبي ومواجهة التهرب الضريبي، حيث أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشره وتعتبر من أهم الضرائب على الأنفاق ويتم فرضها على الزيادة في القيمة التي تضاف على تكلفة السلعة في كل مرحلة من مراحل تداولها أو إنتاجها، بحيث يتحمل عبئها المستهلك النهائي، كما وأنها تعد موردا أساسيا للدولة حيث تقوم بتغذية الخزينة وتغطية عجزها.

لذلك يجب أن يتوفر نظام تدقيق ضريبي ممنهج ومنظم لجمع أكبر قدر من الأدلة والقرائن والإثباتات التي تساعد في التحقق من أن ما تم إدخاله أو التصريح عنه من قبل المكلف في ضريبة القيمة المضافة فعليا ومقبول ضريبيا.

ان تحقيق أهداف هذه الدراسة من شأنه المساعدة في الوقوف على واقع التدقيق الضريبي في فلسطين، ومعرفة مدى فاعلية التدقيق كإحدى الآليات المستخدمة من قبل دوائر التدقيق في مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي. كما أن التوصيات التي سيتم الخروج بها من هذه الدراسة سوف تمثل نقطة انطلاق لتحسين الإيرادات الضريبية للسلطة الوطنية.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

وتتص على: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

2. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

3. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للقوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

4. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

5. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لنظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

6. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

الفرضية الثانية

وتنص على: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة، عدد الدورات التدريبية، الشهادات المهنية).

متغيرات الدراسة

المتغير التابع: التحصيل الضريبي ومستوى الإيرادات الضريبية.

المتغير المستقل: التدقيق الضريبي في الدوائر الضريبية

المتغيرات الضابطة: التحصيل العلمي، الخبرة، العمر، الدورات التدريبية، الشهادات المهنية.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: من (2016 حتى انتهاء الدراسة)

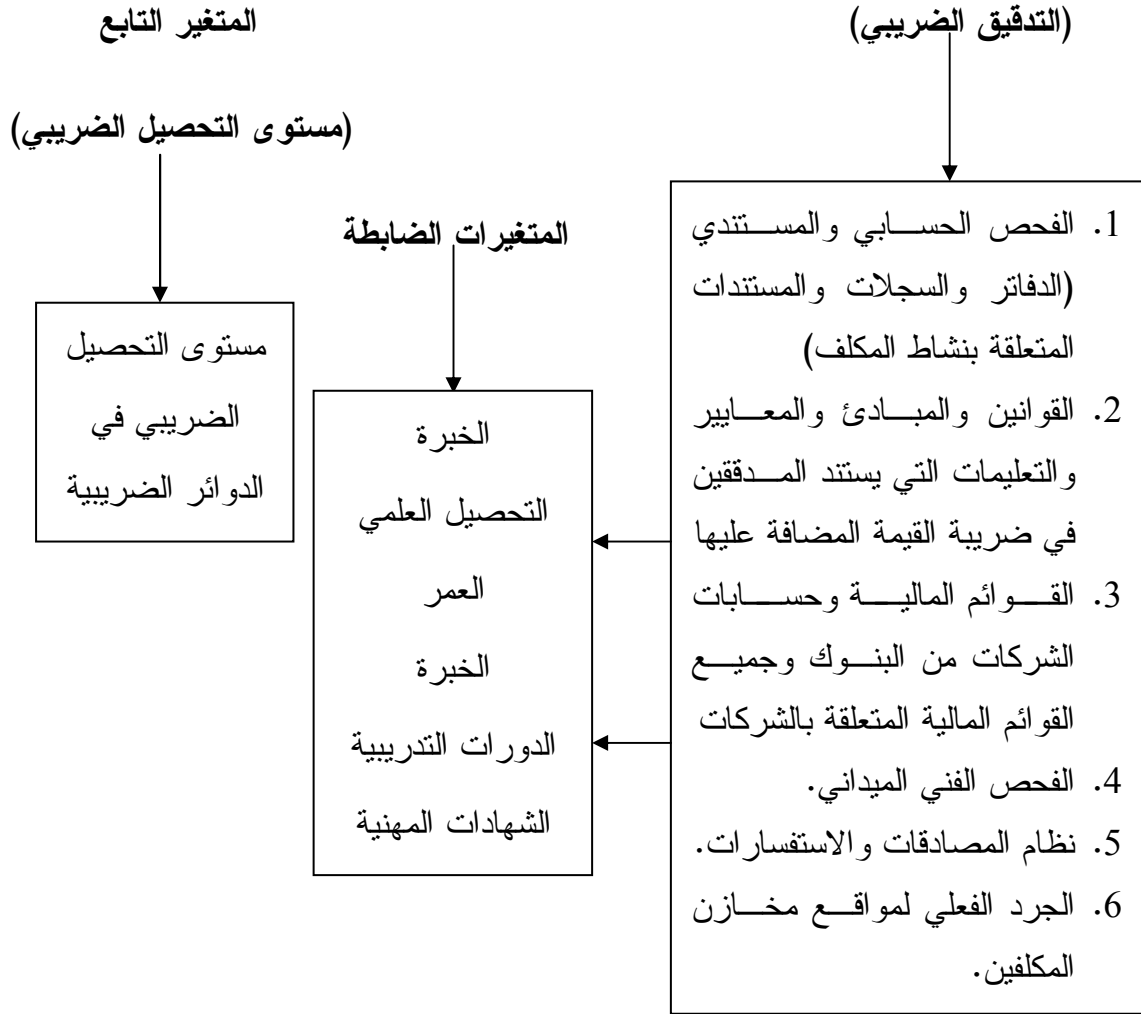
الحدود المكانية: دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين باستثناء قطاع غزة لصعوبة الوصول إليه بسبب الظروف الراهنة.

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية بتطبيق هذه الدراسة على دوائر ضريبة القيمة المضافة وأثرها على مستوى التحصيل الضريبي.

الحدود البشرية: موظفين دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين باستثناء قطاع غزة.

أنموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة



مصطلحات الدراسة

التدقيق الضريبي: يعرف بأنه أعمال تقوم بها الإدارة الضريبية من أجل التحقق من خضوع الإيرادات للوعاء الضريبي القانوني وفقا لأحكام وتشريعات القانون الضريبي وليس هناك أي تهرب ضريبي والتأكد من تطبيق التشريعات والقوانين الضريبية كونها شرعت لتحقيق توازن ضريبي واقتصادي وتحقيق أهداف متعددة (محمود، 2016).

ضريبة القيمة المضافة: هي عبارة عن نظام ضريبي غير مباشر من تصميم فرنسي، وتفرض على السلع والخدمات في كافة المراحل. وقد تم استخدامها وفرضها على الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي وذلك دون سند قانوني (البسطامي، 2006).

التسويات الضريبية: هي عبارة عن مبلغ من المال يتم التوصل إليه من خلال الموظف الضريبي في قسم المشتغلين أو قسم التدقيق على ملف المكلف بسبب عدم دفع الضريبة المستحقة وفق القانون (محمد، 2014).

المكلف: كل شخص ملزم بحكم القوانين الضريبية بموجبات ضريبية، وتسري أحكام هذا القرار المطبقة على المكلف، على مقتطع الضريبة أيضا إلا في الحالات التي ينص القانون على خلاف ذلك (قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل).

الإدارة الضريبية: هي عبارة عن مجموعة من الدوائر الضريبية التي يقع تحت مسؤوليتها تنفيذ القانون الضريبي على المكلفين من أجل تحصيل المبالغ الضريبية وتوريدها للخزانة (معالي، 2015).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

في هذا الفصل سيتم التعرف على الإطار النظري الذي يتناول التدقيق الضريبي من قبل الدوائر الضريبية وكيفية مساهمته في زيادة التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

الإطار النظري

التدقيق والفحص الضريبي

الفحص الضريبي هو مرحله أساسيه وفنيه من مراحل عمل الإدارة الضريبية، ويعد من أهم أنواع فحص الحسابات لأغراض خاصة، وبالتالي هو واحد من مجالات التدقيق المحاسبي، حيث يمكن تطبيق معايير التدقيق الدولية على عمليات الفحص الضريبي، وهذا الفحص لا يقوم به الفاحص الضريبي فقط وإنما يقوم به المحاسب أو المراجع بصفته خبيراً في شؤون الضرائب تمهيدا لاعتماد الإقرار الضريبي للمنشأة (محمد، 2014).

ويعرف التدقيق الضريبي بأنه عملية منهجية ومنظمة لجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة وقرائن الإثبات التي تمكن الفاحص من أبداء رأيه الفني والمحايد عن صحة وعدالة الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين، ويأتي ذلك بهدف التأكد من صدقها ومدى تمثيلها الصحيح والحقيقي لسجلات المكلفين لمتطلبات التشريع الضريبي الوطني وأية قوانين أخرى لها علاقة بالتشريعات الضريبية (محمد، 2014).

التدقيق الضريبي لا يعدو أن يكون عملية منظمة لجمع أكبر قدر من الأدلة والقرائن التي تساعد في التحقق من أن ما تم إدخاله في قائمة الأرباح والخسائر من نفقات فعلية ومعقولة ومقبولة ضريبياً، تم أحداثها وفقاً لقواعد المحاسبة ثم تم تكييفها بخطوه لاحقه لتتماشى مع القانون الضريبي (حوسو، 2005).

حيث يقوم المدقق بالتحقق من تنفيذ أحكام القوانين والتشريعات الضريبية، وأن جميع ما ينص القانون على إخضاعه للضريبة من المبالغ أو الإيرادات المختلفة قد خضع فعلا للضريبة، وأنه لا يوجد أية مبالغ أو إيرادات يجب إخضاعها للضريبة و قد تم تجاهلها أو إغفالها (الشافعي، 1996).

كذلك يعرف أيضا بأنه: قيام المدقق بالتحقق من صحة ما هو موجود بالإقرارات الضريبية سواء فيما يتعلق بالدخول الخاضعة للضريبة أو الإعفاءات منها وذلك تنفيذًا لأحكام القانون واللوائح الضريبية (لطي، 1997). وعلى نفس الاتجاه عرفه الدالي (2015) على انه جميع الإجراءات التي تتبعها الإدارة الضريبية بهدف التأكد من دقة ومصداقية التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين بالضريبة، لغرض كشف العمليات التدليسية التي تسعى للتملص والتهرب من دفع الضريبة.

حوسو (2005) نظر إلى التدقيق الضريبي على أنه: عملية منهجية ومنظمة لجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات التي تساعد المدقق الضريبي في إبداء رأي فني ومحايد عن صحة وعدالة الإقرارات الضريبية للمكلفين؛ وذلك للتحقق من مدى مصداقيتها وقدرتها على التمثيل الدقيق والفعلي لسجلات المكلف مع الالتزام بمتطلبات التشريعات والقوانين الضريبية وأية قوانين ومواد ضريبية أخرى لها علاقة بالتشريعات الضريبية. بينما اعتبره البعض على أنه التأكد من تنفيذ وتطبيق أحكام التشريع الضريبي وأن كل ما نص التشريع على خضوعه للضريبة من جميع أشكال الإيرادات المتنوعة قد خضع بشكل حقيقي وفعلي للضريبة التي من المفترض أن يخضع لها، وأنه لا توجد إيرادات يجب خضوعها للضريبة وتجاهلها المكلف متعمدة ذلك أو بدون قصد (الشافعي، 2005).

مما سبق تستخلص الباحثة تعريفا للتدقيق الضريبي بأنه: عبارة عن خطوات منظمة وأساليب منهجية يتبعها شخص مهني ومؤهل يسمى المدقق الضريبي، بحيث يقوم بجمع الأدلة والقرائن والإثباتات الملائمة والكافية والسليمة حول المعلومات والإجراءات والأنشطة الاقتصادية للمكلفين، والتأكد من التزامهم بقوانين الضريبة، والقيام بفحص الإقرارات الضريبية للتحقق من

مدى صحتها وسلامتها وعدالتها وتمثيلها للواقع، بما يساعد في الحصول على تأكيد منطقي حول خلو الإقرارات الضريبية من أخطاء مادية ذات أهمية نسبية أو تهرب من دفع الضريبة بحيث يتمكن المدقق الضريبي من إبداء رأي فني ومهني محايد حول مصداقية وعدالة تلك الإقرارات وفقاً لأحكام القوانين والتشريعات الضريبية، ومعايير التدقيق الدولية، ومتطلبات السلوك الأخلاقي والمهني.

وتشكل هذه الضرائب حجر الزاوية في سياسة الإيرادات العامة لكثير من الدول وبشكل خاص للسلطة الفلسطينية، وحيث أن الضريبة هي فريضة نقدية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أغراضها العامة والخاصة سواء في أوقات الكساد والرخاء، فهي غير محببة للمكلفين بها وبالتالي فهم يلجئون إلى التهرب منها سواء بطرق قانونية أو غير قانونية أو أنه لمن المفهوم ضمناً أن للمكلف كل الحق من الناحية الأخلاقية أن يفتش عن أي طريق قانونية للتهرب من الضريبة وخصوصاً إذا ما عرفنا أن الإدارة الضريبية ليست شريكا في إدارة المنشآت التجارية وإنما يقتصر دورها على مراقبة حساباتها من خلال تقاريرها المالية (حوسو، 2005).

أساليب الفحص الضريبي

هناك أساليب يستخدمها الفاحص الضريبي لتحقيق أغراضه الضريبية وفقاً للتشريع الضريبي منها:

أولاً: الفحص الحسابي والمستندي

يعتمد الفاحص الضريبي على المستندات في عملية الفحص ومن خلالها يتم التأكد من صحة ومطابقة أرقام الميزانية العمومية والحسابات الختامية مع ما هو مقيد بدفاتر المنشأة محل الفحص، ليتأكد من أن الأرقام الواردة في الميزانية والحسابات الختامية مقيدة بالسجلات ومؤيدة (الأعاً، 2016).

ثانيا: الفحص باستخدام التحليل المالي

يقوم الفاحص الضريبي بتحميل الحسابات والعمليات الحسابية وارجاعها إلى مكوناتها الأساسية لأجل التحقق من صحتها (الأغا، 2016).

ثالثا: نظام المصادقات والاستفسارات

هي اجابات مكتوبة او شفوية يحصل عليها المدقق من أطراف خارجية، حيث يتم المصادقة على أرصدة معينة او بيان الارصدة الموجودة لدى الطرف الاخر او الاستفسار عن معلومات اخرى، وغالبا ما تكون المصادقة مكتوبة حيث يقوم العميل بكتابتها على اوراق خاصة بناء على طلب المدقق وترسل تحت اشراف المدقق، حيث يطلب العميل من الطرف الاخر اعادة الجواب الى المدقق مباشرة وتقسم الى:

أ. المصادقات الايجابية: وفي هذا النوع يطلب من الطرف الاخر بيان الرصيد لديه او المصادقة على الرصيد المكتوب في الرسالة المرسلة واعادة الجواب الى المدقق في حالة المطابقة او عدم المطابقة. ويفضل استخدام هذا النوع من المصادقات عندما تكون الرقابة الداخلية ضعيفة، او تكون الارصدة ذات اهمية نسبية، حتى يكون هناك ضمان لاستلام الردود. وهناك نوعان من المصادقات الايجابية، النوع الاول يسمى المصادقات العمياء اذ يطلب من الطرف الاخر كتابة الرصيد الذي لديه دون ان يكون هذا الرصيد مذكور في الرسالة المرسلة له، وغالبا ما يستخدم هذا النوع في مصادقات الذمم الدائنة. اما النوع الثاني فيطلب من الطرف الاخر بيان مدى مطابقة الرصيد المذكور في الرسالة مع الرصيد لدى الطرف الاخر.

ب. المصادقات السلبية: اذ يُطلب من الطرف الاخر اعادة الجواب للمدقق إذا كان الرصيد المكتوب في الرسالة المرسلة اليه لا يتطابق مع الرصيد في دفاتره، وقد سمي مصادقة سلبية لأن الإجابة تتم فقط في حالة كونها سلبية، وتستخدم عندما تكون الرقابة الداخلية قوية او تكون ليست ذات أهمية مادية.

ج. المصادقات على شكل فراغ: اذ لا يثبت الرصيد في كتاب التأيد وانما يترك فراغ، ويطلب من الجهة الخارجية تثبيت الرصيد في الفراغ الموجود. ويعتبر من أكفأ انواع المصادقات.

رابعاً: الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين

يعتبر من اقوى انواع الادلة ويعتمد على الوجود الفعلي، ويشمل قيام المدقق بفحص او عد الاصول الملموسة، مثل المخزون والنقدية والاصول الثابتة ومطابقة ذلك مع السجلات، ومن خلال الجرد يمكن ان نتوصل الى دليل اثبات حول وجود الأصول، كما ان فحص المستندات ذات القيمة او التي لها قيمة بحد ذاتها مثل الشيكات وشهادات الاسهم واوراق القبض يعني نوع من الفحص الفعلي. اما التدقيق المستندي فهو فحص فواتير البيع والشيكات الملغاة او الكمبيالات الملغاة وما شابهها. ان التوثيق والفحص المستندي يقوم بتدقيق الدفاتر والسجلات والمستندات والوثائق الاخرى التي قد يكون مصدرها من داخل المنشأة (العميل) او من مصدر خارجي وقد يقوم المدقق بالتدقيق من الاسفل الى الأعلى اي من مستندات القيد الاصيلي الى القوائم المالية، حيث يكون الهدف الاساس من هذا النوع من التدقيق هو التأكد من الاكتمال، اي التحقق من ان جميع العمليات التي حدثت في المنشأة وتخصها قد سجلت بالكامل. وقد يقوم المدقق بالتدقيق من الاعلى الى الاسفل حيث يبدأ بالقوائم المالية من اجل التحقق من ان الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية هي ارصده ناتجة عن عمليات حدثت في المنشأة وتخصها، وهو ما يسمى الحدوث.

أنواع التدقيق الضريبي

يمكن تصنيف عمليات التدقيق الضريبي بالاعتماد على تنوع درجات ومستويات التدقيق، بالتالي وضعت مصطلحات مختلفة لتوضح أنواع أنشطة التدقيق وكما يلي (Mugume،2006):

أولاً: **التدقيق الكامل**: وهو فحص كامل لجميع المعلومات المتعلقة بحساب الالتزامات الضريبية لشخص ما خلال فترة معينة، والغرض من ذلك هو معرفة الالتزام الضريبي بشكل دقيق في القوائم المالية ككل ويتم إجراء عمليات التدقيق الكاملة كجزء من برامج التدقيق غير الممنهجة التي يتم إجراؤها لجمع حقائق عن درجة ومخاطر ومكونات معينة لمخاطر الامتثال الضريبي،

وعادة ما تكون عمليات التدقيق الكاملة مكلفة وذلك لمجالها الواسع الذي تغطيه، وهذا يعني أن برنامجاً كبيراً لعملية التدقيق الكامل سيحتاج إلى مزيد من الموارد ويقلل من نسبة تغطية مكلفي ضريبة الدخل التي كان يمكن تحقيقها من خلال مزيج متنوع من أنواع التدقيق.

ثانياً: التدقيق محدود النطاق: يقتصر التدقيق محدود النطاق على قضايا معينة مثل الإقرار الضريبي أو ترتيب نظام ضريبي معين من قبل مكلفي ضريبة الدخل. ويتطلب هذا النوع من عمليات التدقيق موارد ضئيلة للغاية ويسمح بزيادة تغطية الأشخاص الذين سيجري تدقيقهم في غضون فترة.

ثالثاً: تدقيق قضية واحدة: تستغرق عملية تدقيق القضايا الفردية بشكل عام وقتاً أقل للقيام بها، ويمكن استخدامها لمراجعة أعداد كبيرة من دافعي الضريبة المشاركين في طرق مماثلة لإخفاء عدم الامتثال.

رابعاً: التدقيق المكتبي: يدرس المدقق الضريبي بنود الإقرارات المحولة إليه والتي لم تقبل في عينة الإقرارات المقبولة، وهنا يتخذ قراراً بقبولها ويقوم بتدقيق حسابات المكلف بشكل مكتبي وحسب قناعته بعدالتها وصحتها بالاعتماد على المعلومات الواردة لديه في ملف المكلف وسيرته الضريبية بدلاً من الذهاب لموقع عمل المكلف.

خامساً: التدقيق الميداني: وهنا يتم تدقيق حسابات المكلف في موقع عمله من قبل المدقق الضريبي، وذلك بعد قناعته بأن البيانات الضريبية الموجودة في الإقرارات لا تمثل الواقع وغير عادلة (محمد ومحمد، 2011).

وفيما يتعلق بفترات التدقيق، يمكن أن تكون المراجعة على سنة مالية واحدة أو فترة محاسبية، أو أن يتم تنفيذها لتغطية عدة فترات مالية، ويمكن لعملية التدقيق أن تركز على أجزاء معينة من أنشطة دافعي الضرائب على سبيل المثال المبيعات، المشتريات، الأسهم وغيرها، أحداث معينة أو عمليات التبادل أو ممارسات على سبيل المثال (تلك الموجودة في فرع أو شركة تابعة).

ويمكن أن يتغير مستوى عملية التدقيق نظرا لوجود نقاط مثيرة للاهتمام وفي ظروف مختلفة (Bukenya, 1996).

المزايا والصفات الواجب توفرها في المدقق الضريبي

لضمان نجاح عملية التدقيق وتحقيقها للهدف الذي من اجله تم القيام بها وهو زيادة التحصيل الضريبي، لا بد من أن يتصف المدقق بمجموعة من الخصائص التي تمكنه من القيام بعمله بالشكل المطلوب. وقد لخص سلامة وآخرون (2011) هذه الخصائص كالتالي:

1. العلم الكامل بالأنظمة والقوانين والتشريعات: وذلك من خلال اكتساب المدقق الضريبي مهارات التقدير التي تمكنه من فهم كيفية الالتزام بالأنظمة والتعليمات، وعندما تكون عملية اتخاذ القرار قائمة على أسس علمية من البداية فلا بد من أن تكون النتائج التي يتوصل إليها صحيحة، كما أن عملية التقدير ليست بالعملية السهلة؛ حيث أن الممارسة العملية للتقدير صعبة في مكوناتها وشروطها فيما يتعلق بالتقدير من جهة وبالمدقق من جهة أخرى ومن هذه الشروط العلم التام بالأنظمة والقوانين.
2. حسن الخلق واحترام الآخر: يجب على المدقق أن يكون على معرفة بأخلاقيات السلوك العام وأن يكون لبقا ومهذبا في التعامل مع المكلفين والمدقق الحقيقي يتمكن بتعامله وأسلوبه الأخلاقي من الحصول على كافة المعلومات الضريبية التي تمكنه من اتخاذ القرار بحيث يجعل المكلف يقبله بكل صدر رحب، مع الالتزام بخدمة المصلحة العامة وجعلها فوق كل اعتبار.
3. الثقة بالنفس والشخصية القوية: لا بد من توفر قوة الشخصية للمدقق والتي يكتسبها من الخلق الكريم والشجاعة الأدبية، إضافة إلى الموهبة الشخصية ولكن بالابتعاد عن أساليب العنف واستخدام طرق الضبط النفسي، وأن يلجأ عند الحاجة إلى زملائه لطلب المعلومات حول مسألة محددة فهو بذلك يزيد من خبرته وكفاءته التي تعود على المجتمع بالفائدة.

4. الجدية في العمل والرصانة في التصرفات: تربط المدقق علاقات اجتماعية وشخصية متعددة، لذلك فإن احتياجات ومستلزمات العمل تجعله جادا في العمل مع أي شخص يراجع الدائرة، وأن يتجنب المزاح مع زملائه أمام المراجعين؛ حتى يكون رصينا في سلوكياته بما لا يتيح لأي مدقق أو موظف التوسط في أي مسألة لأي مكلف، ولا يجيز لهم بالاطلاع على أي معاملة موجودة لديه إلا في حدود القانون.

5. العلم التام بفنون المحاسبة المختلفة والمعاملات التجارية والمالية: يجب على المدقق معرفة ودراسة وتحليل طرق كسب الأرباح التي يحققها المكلف وكيفية تحقيق الإيراد ومعرفة كافة الأساليب التي يتبعها أصحاب الأعمال وأصحاب المهن الحرة في إنجاز أمورهم، فالمدقق المتعلم صاحب الخبرة والمعرفة بعلمه قادر للوصول إلى قرار يرضي كلاً من المكلف والدائرة، ويحد من الأخطاء المحتملة عند اتخاذ قرار التقدير.

6. العدالة: من مزايا المدقق الناجح أن يعدل بين المكلفين عند فرضه للضريبة مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمكلف، وأن لا يكون متحيزا لمكلف عن آخر عند فرضه للضريبة عندما يكونان متساويين في الوعاء الضريبي، ولا بد من معرفة أن ميزان العدل ذو كفتين، لا يرجح كفة المدقق على حساب خزينة الدولة ليقال عنه بأنه عادل، ولا يرجح كفة الخزينة على حساب المكلف؛ ليوصف بالمدقق المحافظ على المال العام.

7. تنظيم العمل والحفاظ على المواعيد: يجب على المدقق استغلال الوقت بالشكل الأمثل ليتمكن من إنهاء عمله دون تأخير، يقوم بتنظيم وقته من خلال جداول زمنية يشرح فيها مواعيد اليومية وأسماء المكلفين الذين يستدعيهم للمناقشة ويحدد اتجاه عمله عند أكثر من مكلف في المنطقة الواحدة بدلا من زيارة أكثر من مكلف في مناطق متفرقة.

8. المظهر الحسن: على المدقق أن يظهر هندامه أمام الجميع بمظهر خارجي لائق في حدود الاعتدال في الألبسة المقبولة، وأن يتجنب الأسئلة المثيرة للجدل وأن يكون نظيفا مرتبا، كما عليه الاهتمام بنظافة مكتبه وما يحتويه من خزائن.

9. الحفاظ على المال العام: يتوجب على المدقق اعتماد الحكمة والفتنة والدراسة؛ لتحقيق العدالة والوضوح والمنطق سواء للمكلف أو للخزينة العامة عند إجراء التقدير، فعليه أن لا يجحف بحق الخزينة من خلال التهاون في التقدير الذي يفقد خزينة الدولة بعض حقها من أموال المكلف عندما يقوم بتقليل الدخل الخاضع للضريبة عند تقديره، كما أن المحافظة على أموال الدولة لا تعني إطلاق يد العنان للمدقق ليجحف في المكلف من أجل مد الخزينة بالأموال، بل عليه جمع الأموال بالتراضي وعن طيب خاطر، وعلى المدقق الاختصار قدر الإمكان من نفقات التقدير وخاصة عن إجراء الكشف الحسي على أماكن عمل المكلفين من خلال استخدامه لسيارات الدائرة فعليه أن يستخدمها بشكل أمثل للحد من نفقاتها.

10. الحفاظ على سرية المعلومات: يجب على المدقق المحافظة على الوثائق والمستندات والمعلومات وقرارات التقدير المتعلقة بدخل أي مكلف وأن يتعامل معها بكل سرية، حيث يعتبر المدقق أميناً على أسرار المكلفين، فيمنع اطلاع أحد على المكلف أو إيصال أي معلومة قد تلحق الضرر أو الإيذاء به، كذلك لا يجوز للمدقق أن يبرز أي مستند أو كشف في أي محكمة غير المحكمة المختصة بقضايا ضريبة الدخل.

11. الابتعاد عن أماكن الشبهات: يجب على المدقق المحافظة على هيبته وسمعته واحترامه من خلال تجنبه لمواطن الشبهة، فعليه إن يتفادى الأماكن التي قد تسيء لسمعته.

معايير التدقيق الضريبي

إن أهداف التدقيق الضريبي لا تختلف كثيراً عن أهداف التدقيق المالي من حيث إبداء الرأي الفني والمحايد عن صحة وعدالة القوائم المالية. ولكن الاختلاف بينهما يكمن في تطبيق القواعد والمعايير. فعلم التدقيق المالي يخضع لمعايير التدقيق المتعارف عليها مثل معايير التدقيق الدولية و معايير التدقيق الأمريكية، في حين أن التدقيق الضريبي يتلخص في التقرير عن درجة التزام المنشأة المحلية أو الأجنبية بالمتطلبات القانونية الواردة في قوانين وأنظمة دائرة ضريبة الدخل والمبنية على علمي المحاسبة وتدقيق الحسابات، وبالتالي فهو يقع ضمن تدقيق الالتزام. ومن هنا

ينشأ الاختلاف في مفهومي الربح المحاسبي والربح الضريبي، حيث أن هدف المدقق المالي هو إبداء الرأي الفني والمحاييد عن صحة الأحداث المالية التاريخية والتقرير عنها إلى الإدارة، والتي تقوم بدورها بتوزيع هذه البيانات المعتمدة إلى المستفيدين من هذه البيانات. وحتى يحقق المدقق الضريبي أهدافه فإنه يستخدم نفس الأساليب والطرق التي يستخدمها المدقق المالي، فضلا عن استخدام بعض الأساليب الأخرى التي تتفق وطبيعة أهداف التدقيق الضريبي (بوعكاز، 2015).

أهداف التدقيق الضريبي

للتدقيق الضريبي أهداف لا تختلف عن أهداف التدقيق بشكل عام إلا في نواحي بسيطة لخصها (الدليمي، 2005).

- التحقق من صدق ودقة البيانات المسجلة في الإقرارات الضريبية التي يتم تقديمها من قبل المكلفين، للحصول على الحجة المرتكزة على أدلة وقرائن الإثبات للسلطة المالية في حال اعتراض المكلف على التقدير، حيث يتم عرض الموضوع على لجان الاعتراض لتحقيق العدالة الضريبية.

من جهته، فإن حوسو (2005) لخص الأهداف الخاصة بالتدقيق كما يلي:

- تحقيق أهداف السياسة الضريبية والمتمثلة بما يلي:
 - أ. الهدف المالي: تحقيق وفرة الحصيلة المالية بشكل متوازن ودائم من المكلفين.
 - ب. الهدف الاقتصادي: ويتمثل في تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنمائية بتقديم الإعفاءات الضريبية والحوافز ضبط استهلاك السلع والخدمات، وضبط الإنتاج القومي.
 - ج. الهدف الاجتماعي: من خلال إعادة توزيع الدخل الفردي وعدم تركيز الثروة في يد فئة محدودة من المجتمع.

د. الهدف السياسي: تقديم التسهيلات والإعفاءات والمغريات الضريبية لترسيخ بقاء المكلف في وطنه.

ه. الهدف الإداري: وذلك بجعل الإدارة الضريبية مؤهلة وقادرة على قيادة وإدارة النظام الضريبي في الدولة بما يعزز التالف بين الإدارة الضريبية والمكلف.

● تعزيز طوعية الامتثال للمكلفين: يتم ذلك من خلال تزويد الدائرة بإقرارات ضريبية دقيقة وصادقة ومنصفة، وتعزيز مصداقية العمل الاجتماعي للإدارة كونها شريكة في خدمة المصلحة العامة من خلال تقديم قوائم مالية تتسم بالصحة والوضوح والعدالة.

● الحد من الثغرات الضريبية بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يتوجب عليه دفعه.

● الحد من التهرب الضريبي في الدولة.

● تعزيز كفاءة الوحدات الضريبية مما يحسن في الحد من الازدواج الضريبي بين دوائر الضريبة المختلفة.

● إيجاد منافسة عادلة ومنصفة بين دافعي نصيبهم من العبء الضريبي والذين لا يدفعون، بما يمكن من الوصول للعدالة الضريبية.

● سيادة الدولة باعتبار الضرائب من أبرز معالم السيادة الوطنية.

● إيجاد الكفاءات والمهارات والخبرات الضريبية.

● تحقيق الفاعلية: وتعني تمكن الأقسام الرقابية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً ضمن أسس وقواعد الالتزام بالسياسات والتعليمات المحددة من إدارة التدقيق الضريبي.

● تحقيق الكفاءة: أي مقدرة الإدارة الضريبية على استخدام العامل البشري في تقييم وتقدير ملفات المكلفين من خلال دراسة البيانات المالية المقدمة في الإقرارات الضريبية بما يحقق الغايات والأهداف الضريبية تبعاً للتشريعات والأنظمة وقوانين ضريبة الدخل.

- إيجاد الانتماء الطوعي للمكلفين والعاملين في الدائرة.

العوامل المرتبطة بالفحص الضريبي

يرتبط الفحص الضريبي بعدة عوامل كما تناولها (الأغا، 2016)

أولاً: العوامل المرتبطة بالإدارة الضريبية

وهذه العوامل تتمثل في رغبة الإدارة الضريبية في زيادة التحصيلات الضريبية من أجل تحسين صورتها أمام الإدارة العامة، وذلك بالضغط على الفاحص الضريبي، مما يؤدي إلى أُلحاق الضرر بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية لعملية الفحص الضريبي، الأمر الذي يعد جوراً بحق الفاحص الضريبي الذي يلتزم بزيادة التحصيلات الضريبية.

ثانياً: العوامل المرتبطة بالفاحص الضريبي

وتشمل رغبة الفاحص في أنجاز أكبر عدد من الملفات في سبيل أَرْضاء الإدارة، الأمر الذي يدفعه لانجاز العدد المطلوب ولكن بقرارات متسارعة، فيقوم الفاحص بفحص كشوفات التقدير الذاتي أحساساً منه بأنه يمكن أن تكون هناك تحصيلات ضريبية أكبر يمكن الحصول عليها.

ثالثاً: العوامل المرتبطة بالمكلفين

وتتمثل في رغبة بعض المكلفين بعدم التعاون مع الفاحص وذلك من خلال إحساسهم بأن الفاحص الضريبي جاء ليأخذ أموالهم، فمنهم من يعمل بكل جهده لعدم دفع الضريبة المترتبة عليه مما يؤدي إلى غياب الثقة بين المكلف والفاحص الضريبي، كما تؤثر طبيعة نشاطات المكلف وتنوعها على قرار الفاحص الضريبي فكلما زادت هذه النشاطات وتداخلت فيما بينها أصبح عمل الفاحص أصعب في تحديد الوعاء الضريبي الصحيح.

رابعاً: العوامل المرتبطة بالمفوض عن المكلف

يجب أن يكون على مستوى عالٍ من المسؤولية تجاه خزينة الدول، وخاصة فيما يتعلق بالشخصية بين الفاحص والمفوض، فلا يجوز للمفوض أن يخفي بعض الحقائق عن مصدر دخل

المكلف، لأن هذا يضر بمصلحة الخزينة، كما يشمل ذلك رغبة المفوض بتقليل الضريبة المفروضة على الكلف إلى أقل مستوى ممكن.

النظام الرقابي الداخلي في الدوائر الضريبية

يعمل نظام الرقابة على تحقيق المصالح العامة للدولة وحمايتها، والأشراف على إيراداتها ونفقاتها العامة داخل الدوائر الضريبية، والمحافظة على تحقيق العائد المناسب للخزينة العامة للدولة من خلال استخدام نظام رقابة داخليه سليم وفعال، وللحد من التهرب الضريبي الذي يؤثر سلباً على الخزينة العامة للدولة (شاهين، 2012).

أهمية الرقابة الداخلية

أن أتساع الأنشطة التي تمارسها الإدارة الضريبية وتعدد المهام والوحدات على اختلاف أنواعها، أدى إلى ضرورة أن يكون هناك حاجة لمنع وتقليل عمليات الغش والاختلاس، وحماية أصول الدوائر الضريبية (شاهين، 2012).

حماية أصول الدوائر الضريبية

تعد من أهم الأهداف التي يرمي نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال اكتشاف أي تلاعب أو غش وحماية الأصول من أي استغلال أو اختلاس أو سوء استخدام، وعليه فإن الحماية تتضمن حماية أصول الدائرة من أي حيازة أو استيلاء بغير حق، كأن يقوم أحد المكلفين بإخفاء أو تقليل مبيعاته عن طريق أخفاء بعض المستندات الرسمية بهدف تقليل ربحه، وعليه تكون الضريبة الواجب دفعها أقل مما هو في الواقع.

تحقيق الكفاءة الإنتاجية

- أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة درجة الفاعلية للدوائر الضريبية وذلك من خلال الإجراءات الداخلية التي تتضمنها الإدارة الضريبية اعتماداً على المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها.

- التأكد من أن العمل مطابق للسياسات المرسومة.
- أن الالتزام عند تنفيذ الأعمال بالسياسات المرسومة من الإدارة الضريبية تساعد على تطبيق الأوامر الإدارية وتنفيذ تلك الأعمال بأفضل طرق وذلك من خلال احترام القوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات.
- ضمان المعلومات ودقتها.
- أن نظام الرقابة الداخلي يجب أن يضمن درجة الثقة والمصادقية في البيانات والمعلومات ودرجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.

الهيكل التنظيمي للدوائر الضريبية في فلسطين

تعد الضريبة مورداً أساسياً للدولة حيث تقوم بتغذية الخزينة وتغطية عجزها قدر المستطاع، وحتى يتسنى للدولة القيام بذلك قامت بتوزيع هذه الضرائب على أربعة دوائر ضريبية، جعلتها تابعه ومسئوله من وزارة المالية وهي كما يلي:

1. دائرة ضريبة الدخل

2. دائرة ضريبة الأملاك

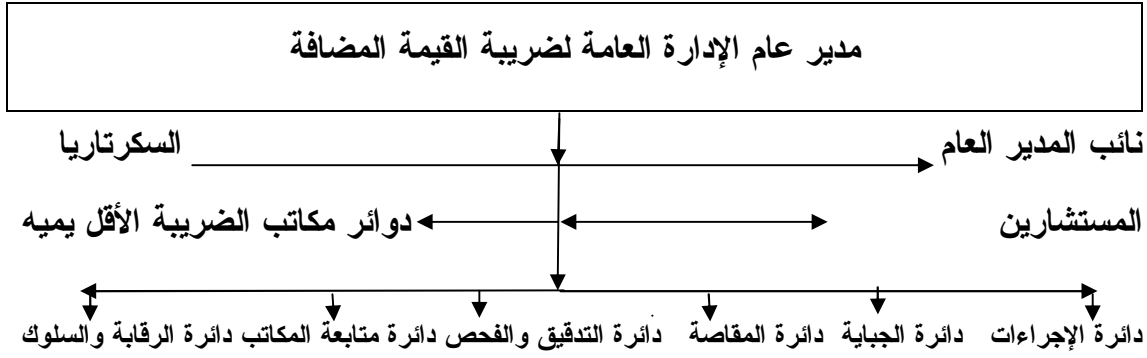
3. دائرة ضريبة الجمارك

4. دائرة ضريبة القيمة المضافة

حيث أنها جعلت لكل دائرة ضريبية هيكلية ومكونات خاصة بها.

وبالرغم من أن ضريبة القيمة المضافة والجمارك من الضرائب غير المباشرة إلا أنها تشكل الإيراد الأكبر مقارنة مع ضريبيتي الدخل والأملاك (وزارة المالية، دائرة الشؤون الإدارية، رام الله، 2020).

الهيكل التنظيمي ومكونات ضريبة القيمة المضافة



المصدر: (وزارة المالية، دائرة الشؤون الإدارية، رام الله، 2020)

ضريبة القيمة المضافة

تعد الضرائب وسيله رئيسيه لتحقيق أهداف الدولة باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للتمويل، ولهذه الضرائب فعليا أهميه كبرى حيث أنها ضريبة تداخلية، لأن الدولة تتدخل بواسطتها في أطار سياستها المالية لتحضير الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، كما أنها وسيله فاعله تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتؤمن إيرادا ضريبيا وفيرا ومنتظما، وكذلك تشكل حافزا مهما للاستثمار نتيجة حسم الضريبة (محمد 2014).

التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتجنب الضريبي

تعد ظاهرة التهرب الضريبي ظاهره عامه تعاني منها معظم دول العالم، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل أكبر في الدول النامية وبالرغم من عدم وجود تحديد دقيق لحجم التهرب الضريبي في فلسطين فإنه يمكن القول بأن هذه الظاهرة منتشرة في فلسطين بحيث تنعكس سلبا على الإيرادات الضريبية المتحققة، وتساهم في زيادة العجز في الموازنة العامة، وبالتالي فإن تجاهل ظاهرة التهرب في الموازنة العامة، وعدم ملاحقتها ورصدها، يشجع الفساد في هذا المجال (ملخص لأوراق العمل حول ظاهرة التهرب الضريبي، 2017).

وبحسب تقارير الضابطة فإن أهم السلع التي يتم تهريبها هي المحروقات، والتبغ، والدواجن، والتمور، والسلع الزراعية، ومواد البناء. (جميل، 2018).

أما بالنسبة للتهرب الجمركي فهو إدخال بضائع بدون وثائق رسميه كما عرف التهريب الجمركي حسب قانون الجمارك الأردني المعمول به فلسطينيا بأنه إدخال البضائع إلى البلاد وإخراجها منها بصورة مخالفه للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين أو الأنظمة الأخرى. (المادة 232 من قانون الجمارك الأردني رقم (16) لسنة 1983).

أما بالنسبة للتجنب الضريبي فهو امتناع الشخص عن النشاط الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة عن طريق الاستفادة من الثغرات القانونية للتخلص من دفع الضريبة حيث يستطيع المكلف أن ينفذ من أحداها ويجد لنفسه مخرجا قانونيا يتجنب الضريبة أو يخفف من وعائها (جميل 2018).

الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات ذات العلاقة تم أيجاز هذه الدراسة بما يلي:

قام (شاهين، 2012) بدراسة (واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي) حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مستوى واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين كان مرتفعاً، وأوصت الباحثة بضرورة تعزيز الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية بشكل أكبر مما هو مطبق، في حين تناولت دراسة (عوض، 2018) بعنوان (مدى استخدام الأساليب الحديثة في عملية التدقيق الضريبي وأثر ذلك على زيادة الإيرادات) حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين في وجهة النظر لكل مأموري التقدير والمدققين حول مدى التزام الإدارة باستخدام الأساليب الحديثة لعملية التدقيق الضريبي حيث يرى مأموري التقدير أنهم ملتزمون بمعايير العمل الميداني والمعايير الشخصية واستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات المحوسب وأسلوب الانتقائية حيث أوصت الباحثة في ضرورة زيادة التزام موظفي الإدارة الضريبية بالأمر الشكلي لأعداد التقرير النهائي، أو رفاق الإيضاحات للملفات الخاضعة للفحص كافة وضرورة قيام الإدارة الضريبية بتحديث أساليب التدقيق المتبعة داخل الدوائر الضريبية مستفيدة من التقدم التكنولوجي على برامجها

المستخدمة وتدريب مأموري التقدير على استخدامها أما دراسة (حوسو 2005) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الرقابة الضريبية من خلال إيجاد نظام رقابي ضريبي فعال وذلك عن طريق دراسة العلاقة البنوية بين معايير النظام الضريبي ومعايير التدقيق لمختلف أوجه أنشطة التدقيق الممارسة حالياً في الوحدات الاقتصادية في فلسطين أو الدول التي تعتبر الضرائب أحد مصادرها أظهرت نتائج الدراسة أن إيجاد نظام تدقيق ضريبي فعال لمكافحة الغش الضريبي والتحايل في الحسابات لا تكمن فقط في الوسائل العقابية المنصوص عليها في القوانين الضريبية، أو قواعد المعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات المهنية في فلسطين أو الخارج إنما أيضاً في حسن استخدام الإدارة الضريبية. لذلك أوصى الباحث بأن تراعي التشريعات الضريبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل وضرورة تبني الإدارة الضريبية مبدأ التصالح التاريخي بين المكلف الفلسطيني وولاته الضريبي لإزالة مخلفات الاحتلال كما أوصت بأنه يجب حماية المدققين بشكل كاف من الضغوطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان قيامهم بعملية التدقيق بشكل موضوعي ولضمان قدرتهم على الإقرار بالنتائج والآراء والخلاصات.

وتطرق الباحث مجذوب (2019) إلى اثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي و الحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي في ضوء النظام الجبائي الجزائري و التحديات التي يواجهها والمخاطر التي يتعرض لها، كما تعالج هذه الدراسة كيفية مواجهة التهرب الضريبي و ذلك من خلال تجسيد آلية الرقابة الجبائية لكونها أسلوب وقائي و عقابي في أن واحد، و هذا بالاعتماد على التدقيق المحاسبي في إطار الجباية بهدف كشف الأخطاء و التجاوزات و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف من خلال القيام بفحص انتقادي لمجمل الوضعية الجبائية. أما دراسة يوسف (2018) فقد تطرقت إلى تبيان دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي وحماية المال العام، إن الإدارة الجبائية تعتمد على وسيلتين للحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي، الرقابة الجبائية بجميع أشكالها والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة، يتم تسيير هاتين الأدوات من طرف إدارة جبائية مهيكلة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي. هذا ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في

الفترة الأخيرة، لقمع ظاهرة الغش الجبائي إلا أن الإحصائيات المسجلة من طرف فرق الرقابة بينت أن مردودية الرقابة المحاسبية لسنة 2013 اظهرت أن النقص لازال واضحا، والتهرب مازال قائما. في حين هدفت دراسة سميرة (2015) الى معرفة مدى مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، وترى الدراسة إن عملية التدقيق الجبائي لم ترق للمستوى الجبائي الفعال وهذا راجع لعدة اعتبارات منها نقائص في الموارد المالية والبشرية وكذلك المتملصين من دفع المستحقات سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية. كل هذا أثر سلبا على المردودية والعدالة الضريبية مما جعل السلطات الحكومية تعمل على تعبئة الموارد العائدة للجماعات المحلية (وجود دخل كاف يضمن التمويل الملائم للمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق الحكومات المحلية) ومحاولة تحسين التسيير في الإدارة المحلية.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فقد تناولت دراسة (Rahhal, 2014) أسباب ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المديرين في ضريبة الدخل والمبيعات في فلسطين، حيث تبين من خلال نتائج الدراسة إن هنالك ضعف في كفاءة الموظفين في دائرة الضريبة والإجراءات المعقدة المتبعة في جمع الضرائب بسبب ضعف التشريعات.

أما دراسة (Hogan, &Noga, 2015) فقد هدفت الى تحديد الارتباط بين الخدمة الضريبية المقدمة من قبل المراجع ومعدلات التهرب الضريبي لى الشركات على المدى الطويل، وتوصل الباحث لعدة نتائج أبرزها انه يوجد علاقة سلبية طويلة الأمد بين مقدم الضريبة ومدقق الحسابات للخدمات الضريبية في التهرب من دافع الضرائب.

وهدفت دراسة (Todorovic, Stankovic, &Ljajic, 2016) الى اضافة الطابع المنهجي على المسألة المتعلقة بتقييم كفاءة المراجع الضريبية باعتباره ركيزة للحد من التهرب الضريبي، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن التهرب الضريبي يشكل 30% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتطرق الباحث (Deb & Chakra borty, 2017) الى العوامل المسؤولة عن تصورات الناس حول الضرائب بشكل عام والتهرب الضريبي على وجه الخصوص وباعتماد تصميم

بحثي مقطعي، وتوصل الباحث الى ان هنالك عوامل اخرى مثل أحكام العقوبة والمقاضاة ومعدلات التأثير لقرارات دافعي الضرائب.

في حين تناولت دراسة (Cgalu & Mzee, 2018) فعالية التدقيق الضريبي في تنزانيا من حيث مراجع الحسابات ودفع الضرائب وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك كفاية وحدة التدقيق الضريبي وأنه يتوفر تطبيق للوائح والمعايير للمراجعة الضريبية والقيادية.

وجاءت دراسة (Patrick, 2007) لتقييم أثر الفساد على التحصيلات الضريبية في الشرق الأوسط توصلت إلى نتيجة أن السبب في انخفاض التحصيلات الضريبية هو وجود الفساد الإداري داخل الدولة، أن هذا الأمر جعل المكلفين لا يتقون بهذه الحكومات مما دفعها إلى عدم الالتزام الضريبي حيث أن الدولة إذا أرادت أن ترفع من معدل الإيرادات الضريبية فأن ذلك يتم من خلال معالجة الفساد من خلال نصوص التشريعات والقوانين الضريبية المطبقة والسارية والمفعول داخل الدولة.

في حين تناولت دراسة (Mesfin, 2008) أهمية المراجعة الضريبية بوصفها امتداد لعملية المراجعة في لإبداء الرأي لنزاهة الحسابات ومصداقية البيانات المالية المعدة لغرض الضريبة، باعتباره أداءه قوية لزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي وأصت هذه الدراسة إلى وجود إليه الممارسة وفعالية وكفاءة المراجعة الضريبية باعتبارها إليه تستطيع الدول بها التصدي والتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة وأهداف ونتائج وتوصيات كل دراسة على حده، تبين أن كل دراسة ركزت على عناصر متعددة، منها ما ركز على التدقيق للأغراض الضريبية ومنها ما ركز على واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي ومنها ما اهتمت في دراسة مدى استخدام الدوائر الضريبية لأساليب التدقيق الحديثه وأثر ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية).

ولكن هذه الدراسة سوف تعتمد على دراسة أثر التدقيق الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفين الدوائر الضريبية كما تمحورت الدراسة حول الأساليب التي يتبعها المدققين وموظفين الإدارة الضريبية في زيادة التحصيلات الضريبية وتوريدها للخزينة ومنع التهرب الضريبي كذلك سوف تتطرق هذه الدراسة إلى العوامل والوسائل التي يتم فيها جمع أكبر قدر كاف من المعلومات عن طبيعة النشاط للمكلف وعن إيراداته وعمل الإجراءات اللازمة لمنع التهرب الضريبي.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في العديد من النقاط، كعمل الإطار النظري للدراسة وكذلك بناء أداة الدراسة وطريقة ترتيب البحث.

في حين اتفقت دراستي مع الدراسات السابقة هلى أهمية التدقيق الضريبي في عملية التحصيل الضريبي، وكذلك في المنهجية المتبعة في الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

قامت الباحثة باختيار المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة المتعلقة بدراسة أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبة القيمة المضافة، ويهتم هذا المنهج بالظاهرة المراد دراستها كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى من خلال استخلاص النتائج من عينة الدراسة، حيث اعتمدت الباحثة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، و ثم تجميع البيانات عن طريق استبانته خاصة بالدراسة، والتي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة لتناسب مع أسئلة وأهداف وفرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من المدققين في قسم التدقيق في ضريبة القيمة المضافة والبالغ عددهم (250) موظف وموظفة في الضفة الغربية (وزارة المالية الفلسطينية، 2020)، أما عينة الدراسة فقد تكونت من عدد من المدققين في ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية، وقامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة، وذلك بهدف دراسة الاختلاف في آرائهم، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانته تحتوي على الأسئلة التي يمكن من خلالها الإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الكلية التي تم توزيعها (150) استبانته، وتم استرجاع (90) استبانته صالحة للتحليل. وتم اختيار العينة بطريقة مقصودة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3.1) توزيع الاستبانات الموزعة والمسترجعة الصالحة للتحليل

الاستبانات	الموزعة	المسترجعة	نسبة الاستبانات المسترجعة من الموزعة
	150	90	%60

أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للحصول على آراء عينة الدراسة المذكورة، وتضمنت الاستبانة الخاصة بدراسة أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي ست مجالات مختلفة، تضمن المجال الأول الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)، وتطرق المجال الثاني إلى التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة إليها، والمجال الثالث فقد ركز على القوائم المالية وحسابات الشركات، المجال الرابع تطرق إلى الفحص الفني الميداني، بينما تطرق المجال الخامس إلى نظام المصادقات والاستفسارات، وتضمن المجال السادس والأخير الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين، وقد قامت الباحثة بتصميم وتطوير أداة الدراسة (الاستبانة) لجمع المعلومات التي تجيب عن آراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة وأسئلته المتعددة، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بالنظام الضريبي الفلسطيني وطرق زيادة التحصيل الضريبي وما يتعلق بضريبة القيمة المضافة من خلال دراسة دور المعلومات الضريبية في ذلك.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في موضوع الدراسة أو مواضيع مشابهة لها.
3. استشارة ومناقشة المتخصصين في مجال الضرائب وموضوع الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن الموظفين العاملين في ضريبة القيمة المضافة في الدوائر الضريبية في الضفة الغربية، واشتملت على المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية، والشهادات المهنية.

الجزء الثاني: واشتمل على (40) فقرة موزعة على ستة مجالات رئيسية في الاستبانة، من خلال مقياس ليكرت الخماسي، الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجة، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (معارض) وتعطى درجتين، و(معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3.2): مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	التقدير

وقد تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من مجموعة من الفقرات والمحاور، كما يبين الجدول رقم (3.3).

جدول (3.3): فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها

الرقم	مجالات الدراسة ومحاورها	الفقرات
1	المجال الأول: الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)	6 فقرات (1 - 6)
2	المجال الثاني: التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها	6 فقرات (7 - 12)
3	المجال الثالث: القوائم المالية وحسابات الشركات	8 فقرات (13 - 20)
4	المجال الرابع: الفحص الفني الميداني	6 فقرات (21 - 26)
5	المجال الخامس: نظام المصادقات والاستفسارات	6 فقرات (27 - 31)
6	المجال السادس: الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين	8 فقرات (32 - 40)
	المجموع	40 فقرة

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الشؤون الضريبية والمحاسبية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة إعادة صياغة بعض

الفقرات، إلى أن حصلت أداة الدراسة في على صورتها النهائية، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية كما يظهر في ملحق (1).

ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والجدول (3.4) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها المختلفة.

جدول (3.4): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	مجالات الدراسة ومحاورها	معامل كرونباخ ألفا
1	المجال الأول: الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)	.677
2	المجال الثاني: التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها	.872
3	المجال الثالث: القوائم المالية وحسابات الشركات	.711
4	المجال الرابع: الفحص الفني الميداني	.703
5	المجال الخامس: نظام المصادقات والاستفسارات	.823
6	المجال السادس: الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين	.763
	الثبات الكلي للاستبانة	.883

يتضح من الجدول رقم (4.3) أن معاملات الثبات لمجالات الدراسة الرئيسية ومحاورها قد تراوحت بين (0.677 - 0.823)، وبلغ الثبات الكلي لها (0.883)، وهو معامل ثبات عالٍ ويفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة).
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص فيما يتعلق بفقرات أداة الدراسة ومدى وملائمتها لأسئلتها وفرضياتها.
- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها.
- إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

أ. المتغيرات الديمغرافية

- المؤهل العلمي: وله ثلاث مستويات: (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير فأعلى).
- التخصص: وله أربع مستويات: (محاسبة، منازعات ضريبية، تمويل، إدارة).
- سنوات الخبرة: ولها أربع مستويات: (أقل من 5 سنوات، من 6-6 سنوات، من 11-15 سنة، أكثر من 16 سنة).
- عدد الدورات التدريبية: ولها أربعة مستويات: (لا يوجد من 1-3 دورات، من 4-6 دورات، أكثر من 6 دورات).
- الشهادات المهنية: ولها ستة مستويات: CPA CIA CFA CISA CMA أخرى اذكرها.

ب. المتغيرات المستقلة

ويتمثل في استجابات المبحوثين من عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة التي تتعلق بمجالات الدراسة والتي شملت:

1. الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف).
2. القوانين والمبادئ والمعايير والتعليمات التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها.
3. القوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات.
4. الفحص الفني الميداني.
5. نظام المصادقات والاستفسارات.
6. الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين.

ج - المتغيرات التابع

التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة ومجالاتها.

2. اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي.
3. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.
4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بالمؤهل العلمي، التخصص، الخبرة، عدد الدورات التدريبية.
5. اختبار (LSD) للمقارنة البعدية، لتعرف مصدر الفروق في المجالات التي رُفضت فرضياتها بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي.
6. اختبار الاعتمادية (KMO) لفحص متغيرات الدراسة.
7. اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لتحديد العلاقة ما بين مجالات الدراسة وارتباط محاورها.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبية القيمة المضافة في الضفة الغربية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة الاستبانة، والتي اشتملت على مجموعة من المجالات التي تهدف للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة وذلك بهدف استخلاص النتائج منها والإجابة على أسئلة الدراسة.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة اعتماداً على خصائصها ومتغيراتها الديمغرافية فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	27	30%
	بكالوريوس	42	46.7%
	ماجستير فأعلى	21	23.3%
	المجموع	90	100.0
التخصص	محاسبة	50	55.6%
	منازعات ضريبية	12	13.3%
	تمويل	25	27.8%
	ادارة	3	3.3%
	المجموع	90	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	13.3%
	من 6 - 10 سنوات	22	24.4%
	من 11 - 15 سنة	23	25.6%
	أكثر من 16 سنة	33	36.7%
	المجموع	90	100.0
عدد الدورات التدريبية	لا يوجد دورات تدريبية	15	16.7%
	من 1 - 3 دورات	20	22.2%
	من 4 - 6 دورات	34	37.8%
	أكثر من 6 دورات	21	23.3%
	المجموع	90	100.0
الشهادات المهنية	CFA	26	28.9%
	CISA	35	38.9%
	CMA	15	16.7%
	CPA	12	13.3%
	CIA	2	2.2%
	المجموع	90	100.0

يتضح من الجدول رقم (4.1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة، ويبين الجدول الحقائق التالية:

1. كانت النسبة الأعلى من العينة التي شملتها الدراسة لديها مؤهل علمي (بكالوريوس) بنسبة 46.7%، تلاها المؤهل العلمي (دبلوم فأقل) بنسبة وصلت إلى 30%، وأقلها كان للمؤهل العلمي (ماجستير فأكثر) حيث وصلت نسبتهم إلى 23.3% من العينة التي شملتها الدراسة.

2. كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة من تخصص (المحاسبة) حيث مثلوا ما نسبته 55.6% من عينة الدراسة، تلاها تخصص (التمويل) بنسبة 27.8%، تلاها تخصص (منازعات ضريبية) بنسبة 13.3%، وأقلها كان لتخصص (الإدارة) بنسبة 3.3% من عينة الدراسة.

3. كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (أكثر من 16 سنة) حيث مثلوا ما نسبته 36.7% من عينة الدراسة، تلاها الذين لديهم سنوات خبرة تراوحت ما بين (من 11 - 15 سنة) بنسبة 25.6%، تلاها الذين لديهم سنوات خبرة تراوحت ما بين (من 6 - 10 سنوات) بنسبة مئوية بلغت (24.4%)، وأقلهم لديهم سنوات خبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 13.3% من عينة الدراسة.

4. وفيما يتعلق بعدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها عينة الدراسة، فكانت النسبة الأكبر حاصلة على (من 4 - 6 دورات) بنسبة وصلت إلى 34.4%، تلاها الحاصلين على (أكثر من 6 دورات) بنسبة 23.3%، وتلاها الحاصلين على (من 1 - 3 دورات) بنسبة 22.2%، وأقلهم كان لم يتلقى أي دورات تدريبية بنسبة 16.7% من العينة التي شملتها الدراسة.

5. وكانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة حاصلة على شهادة مهنية (CISA) حيث مثلوا ما نسبته 38.9% من عينة الدراسة، تلاها الحاصلين على شهادة (CFA) بنسبة 28.9%، تلاها الحاصلين على شهادة (CMA) بنسبة مئوية بلغت (16.7%)، وتلاها الحاصلين على

شهادة (CPA) بنسبة 16.7%، وأقلهم كان من الحاصلين على شهادة (CIA) بنسبة 2.2% من عينة الدراسة.

نتائج أسئلة أداة الدراسة

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة والذي ينص على:

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وينبثق عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل بكل مما يلي:

سؤال الدراسة الأول

ما أثر الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخراج النتائج التي تتعلق بالمجال الأول من أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية، وقامت الباحثة بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ وتم احتساب مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات:

$$\text{المدى} = 5/1 - 5 = (0.80).$$

وبناء لذلك تم تصنيف مستوى التأييد على النحو التالي.

4.23 وأكثر مرتفع جداً.

3.42 إلى 4.22 مرتفع.

2.61 إلى 3.41 متوسط.

1.80 إلى 2.60 منخفض.

أقل من 1.80 منخفض جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجات، ثم (موافق) وتُعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتُعطى (3) درجات، ثم (أعارض) وتُعطى درجتين، وينتهي ب (أعارض بشدة) وتُعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ. والجدول التالية يوضح ذلك.

جدول (4.2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الأول من الاستبانة لمعرفة أثر الفحص الحسابي والمستندي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر القيمة المضافة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	يساهم محضر المعلومات الذي يقوم المدقق بعمله في فهم نشاط العميل وبالتالي الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيل	4.51	.546	90.2	مرتفع جداً
2	3	تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من دقة بيانات المكلف والذي بدوره يحد من التهرب ويزيد من التحصيل	4.40	.577	88	مرتفع جداً
3	4	مقارنة المعلومات للفترات السابقة مع الفترة الحالية يسهم في زيادة التحصيل الضريبي.	4.11	.800	82.2	مرتفع
4	4	تساهم دراسة القيمة المضافة في معرفة نسب الربح للمكلف والتي تؤدي إلى تخفيض نسبة التلاعب	4.11	.785	82.2	مرتفع
5	5	دراسة قسائم المعلومات ومقارنتها مع البيانات المقدمة من المكلف تؤثر في قناعة المقدر بالبيانات الحالية.	4.02	.983	80.4	مرتفع
6	2	يتم فحص السجلات والدفاتر بهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب اختلاس معين.	4.49	.585	89.8	مرتفع جداً
		الدرجة الكلية للمجال الأول	4.27	.451	85.4	مرتفع جداً

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (4.2) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الأول المتعلق بالفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) تراوحت ما بين (4.51 - 4.02)، واشتملت على (3) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع جداً، حيث جاءت فقرة "يساهم محضر المعلومات الذي يقوم المدقق بعمله في فهم نشاط العميل وبالتالي الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.51) وبنسبة مئوية (90.2%) وبدرجة موافقة مرتفع جداً، وجاء في المرتبة الثانية فقرة "يتم فحص السجلات والدفاتر بهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب اختلاس معين" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.49) وبنسبة مئوية (89.8%) وبدرجة موافقة مرتفع جداً، تلاها الفقرة "تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من دقة بيانات المكلف والذي بدوره يحد من التهرب ويزيد من التحصيل" بمتوسط حسابي (4.40) وبنسبة مئوية (88%) وبدرجة موافقة مرتفع جداً، واشتمل المحور على (3) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع، حيث جاءت الفقرتين "مقارنة المعلومات للفترات السابقة مع الفترة الحالية يسهم في زيادة التحصيل الضريبي" و "تساهم دراسة القيمة المضافة في معرفة نسب الربح للمكلف والتي تؤدي إلى تخفيض نسبة التلاعب" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبنسبة مئوية (82.2%) وبدرجة موافقة مرتفع لكل منهما، بينما جاءت الفقرة "دراسة قسائم المعلومات ومقارنتها مع البيانات المقدمة من المكلف تؤثر في قناعة المقدر بالبيانات الحالية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.02) وبنسبة مئوية بلغت (80.4%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الفحص الحسابي والمستندي (4.27) وبنسبة مئوية بلغت (85.4%)، وبدرجة موافقة مرتفع، وهذا يدل على ان نسبة الموافقة كانت مرتفع على فقرات المجال الأول أي يوجد أثر للفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

سؤال الدراسة الثاني:

ما أثر التشريعات التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تمَّ استخراج النتائج التي تتعلق بالمجال الثاني من أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تمَّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثاني من الاستبانة لمعرفة أثر التشريعات التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
7	2	يوجد تشريعات ضريبية حديثة تستندون عليها.	3.91	1.128	78.2	مرتفع
8	1	تسعى من خلال عملية التدقيق إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية	3.92	1.114	78.4	مرتفع
9	6	تراعي التشريعات الضرائبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل.	3.52	.997	70.4	مرتفع
10	4	يتم تعديل التشريعات الضريبية حسب مقتضى الحال.	3.63	1.054	72.6	مرتفع
11	5	يتم حماية المدققين بشكل كاف من الضغوطات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لضمان قيامهم بعملية التدقيق بشكل موضوعي.	3.53	1.104	70.6	مرتفع
12	3	يوجد قضاء عادل ومحاييد للبت في القضايا الضريبية.	3.76	1.098	75.2	مرتفع
		الدرجة الكلية للمجال الثاني	3.71	.856	74.2	مرتفع

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (4.3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الأول المتعلق بالتشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها تراوحت ما بين (3.92- 3.52)، واشتملت على (6) فقرات كانت درجة الموافقة عليها

مرتفع، حيث جاءت فقرة "تسعى من خلال عملية التدقيق إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.92) وبنسبة مئوية (78.4%) وبدرجة موافقة مرتفع، وفقرة "يوجد تشريعات ضريبية حديثة تستندون عليها" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.91) وبنسبة مئوية (78.2%) وبدرجة موافقة مرتفع، ومن ثم فقرة "يوجد قضاء عادل ومحيد للبت في القضايا الضريبية" بمتوسط حسابي (3.76) وبنسبة مئوية (75.2%) وبدرجة موافقة مرتفع، بينما جاءت الفقرة "تراعي التشريعات الضرائبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.52) وبنسبة مئوية بلغت (70.4%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها (3.71) وبنسبة مئوية بلغت (74.2%)، وبدرجة موافقة مرتفع، وهذا يدل على ان نسبة الموافقة كانت مرتفع على فقرات المجال الثاني أي يوجد أثر للتشريعات التي يستند المدقق في ضريبة القيمة المضافة إليها على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

سؤال الدراسة الثالث

ما أثر القوائم المالية وحسابات الشركات على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثالث تم استخراج النتائج التي تتعلق بالمجال الثالث من أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثالث من الاستبانة لمعرفة أثر القوائم المالية وحسابات الشركات على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبه ا	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
13	5	تتضمن عملية الفحص الضريبي التي يقومون بها مقارنة النتائج المالية لنشاط الشركة مع مؤشرات النشاط غير المالية.	3.84	1.080	76.8	مرتفع
14	6	عمل مقارنات بين نتائج المؤشرات المالية للشركة ومؤشرات النشاط غير المالية للشركة يسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي	3.78	1.003	75.6	مرتفع
15	7	يعطي الفاحص الضريبي عناية أكبر أثناء قيامه بعمليات الفحص الضريبي للعناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي	3.71	1.019	74.2	مرتفع
16	1	تركيز الفاحص الضريبي على العناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع تسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي	4.22	.921	84.4	مرتفع جدا
17	4	يولي الفاحص الضريبي أهمية أكبر للعناصر التي فيها درجة عدم التأكد المرتفعة	3.86	1.012	77.2	مرتفع
18	2	قيام الفاحص الضريبي بإعطاء أهمية أكبر للعناصر التي فيها درجة عدم التأكد المرتفعة تسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي	4.04	5.434	80.8	مرتفع
19	3	تتطلب عملية الفحص الضريبي دراسة وتقييم وفهم كافي لنظام الرقابة الداخلي للشركة	3.97	.905	79.4	مرتفع
20	6	الاستعانة بالتقرير الوصفي لتوضيح سير العمليات وتحديد مراكز السلطة والمسؤولية بغرض تقييم وفهم نظام الرقابة الداخلي يساهم في الحد من التهرب الضريبي.	3.78	.909	75.6	مرتفع
		الدرجة الكلية المجال الثالث	3.91	1.077	78.2	مرتفع

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الثالث المتعلق بالقوائم المالية وحسابات الشركات قد تراوحت ما بين (4.22 - 3.71)، واشتملت على فقرة واحدة كانت درجة الموافقة عليها مرتفع جداً، وهي فقرة "تركيز الفاحص الضريبي على العناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع تسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي" بمتوسط حسابي قدره (4.22) وبنسبة مئوية (84.4%) وبدرجة موافقة مرتفع جداً، واشتمل المحور على (7) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع، حيث جاءت الفقرة "قيام الفاحص الضريبي بإعطاء أهمية أكبر للعناصر التي فيها درجة عدم التأكد المرتفعة تسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (4.4) وبنسبة مئوية (80.8%) وبدرجة موافقة مرتفع، تلاها الفقرة "تتطلب عملية الفحص الضريبي دراسة وتقييم وفهم كافي لنظام الرقابة الداخلي للشركة" بمتوسط حسابي (3.97) ونسبة مئوية (79.4%)، بينما جاءت الفقرة "يعطي الفاحص الضريبي عناية أكبر أثناء قيامه بعمليات الفحص الضريبي للعناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.71) وبنسبة مئوية بلغت (74.2%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال بالقوائم المالية وحسابات الشركات (3.91) وبنسبة مئوية بلغت (78.2%)، وبدرجة موافقة مرتفع، وهذا يدل على ان نسبة الموافقة كانت مرتفع على فقرات المجال الثالث أي يوجد أثر للقوائم المالية وحسابات الشركات على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

سؤال الدراسة الرابع

ما أثر الفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج النتائج التي تتعلق بالمجال الرابع من أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات

الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الرابع من الاستبانة لمعرفة أثر الفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
21	1	يساهم الكشف الميداني على المكلف للحصول على عدد أكبر من الأدلة والمعلومات	4.46	.721	89.2	مرتفع جداً
22	5	إعلان المكلف عن نتائج أعمال ربح في نهاية السنة مؤشر على عدم وجود تهرب ضريبي	4.01	1.086	80.2	مرتفع
23	4	التزام المكلف بمسك سجلات محاسبية مدققة مؤشر على التزامه بالتشريعات الضريبية.	4.18	.829	83.6	مرتفع
24	6	قيام المكلف بالتسجيل عند بلوغه حد التسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات مؤشر على عدم وجود تهرب ضريبي	3.88	.992	77.6	مرتفع
25	3	التدقيق الميداني على بنود القوائم المالية تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي.	4.19	.763	83.8	مرتفع
26	2	تساهم الإجراءات التحليلية الميدانية في التحقق من دقة بيانات المكلف	4.32	.557	86.4	مرتفع جداً
		الدرجة الكلية للمجال الرابع	4.17	.535	83.4	مرتفع

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (4.5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الرابع المتعلق بالفحص الفني الميداني قد تراوحت ما بين (3.88- 4.46)، واشتملت على فقرتين كانت درجة الموافقة عليها مرتفع جداً، الأولى فقرة "يساهم الكشف الميداني على المكلف للحصول على عدد أكبر من الأدلة والمعلومات" بمتوسط حسابي قدره (4.46) وبنسبة مئوية (89.2%) وبدرجة موافقة مرتفع جداً، والثانية فقرة "تساهم الإجراءات التحليلية الميدانية في التحقق من دقة بيانات المكلف" بمتوسط حسابي (4.32) وبنسبة مئوية (86.9%)، واشتمل المحور على (4) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع، حيث جاءت الفقرة "التدقيق الميداني على بنود القوائم المالية تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبنسبة مئوية (83.8%) وبدرجة موافقة مرتفع، تلاها الفقرة "التزام المكلف بمسك سجلات محاسبية مدققة مؤشر على التزامه بالتشريعات الضريبية" بمتوسط حسابي (4.18) ونسبة مئوية (83.6%)، بينما جاءت الفقرة "قيام المكلف بالتسجيل عند بلوغه حد التسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات مؤشر على عدم وجود تهرب ضريبي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.88) وبنسبة مئوية بلغت (77.6%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الفحص الفني الميداني (4.17) وبنسبة مئوية بلغت (83.4%)، وبدرجة موافقة مرتفع، وهذا يدل على إن نسبة الموافقة كانت مرتفع على فقرات المجال الرابع أي يوجد أثر للفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

سؤال الدراسة الخامس

ما أثر نظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج النتائج تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الخامس من الاستبانة لمعرفة أثر نظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
27	2	تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من صحة بيانات المشتري.	4.14	1.012	82.8	مرتفع
28	2	تساهم الإجراءات التحليلية في تحقيق الكفاءة للفحص المتصالب.	4.14	.966	82.8	مرتفع
29	3	يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في معرفة مدى التزام المكلف في التصريح عن كافة مشترياته.	3.84	.982	76.8	مرتفع
30	4	يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في مدى التزام المكلف في تقييم حقيقة الوضع المالي للمنشأة.	3.74	1.012	74.8	مرتفع
31	5	يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في تحديد حقيقة نصيب المكلف من المساهمة في الربح.	3.64	.878	72.8	مرتفع
32	1	تساهم الإجراءات التحليلية في التأكد من مجمل الأرباح وصافي الربح.	4.18	.663	83.6	مرتفع
		الدرجة الكلية للمحور الخامس	3.95	.675	79	مرتفع

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (4.6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المجال المتعلق بنظام المصادقات والاستفسارات قد تراوحت ما بين (4.18 - 3.64)، ينت النتائج أن (6) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع، حيث جاءت فقرة "تساهم الإجراءات التحليلية في التأكد من مجمل الأرباح وصافي الربح" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.18) وبنسبة مئوية (83.6%) وبدرجة موافقة مرتفع، والفقرتين "تساهم الإجراءات التحليلية في تحقيق الكفاءة للفحص المتصالب" و "تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من صحة بيانات المشتري" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.14) وبنسبة مئوية (82.8%) وبدرجة موافقة مرتفع، تلاها الفقرة "يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في معرفة مدى التزام المكلف في التصريح عن كافة مشترياته" بمتوسط حسابي (3.84) وبنسبة مئوية (76.8%) وبدرجة موافقة مرتفع، بينما جاءت الفقرة "يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في تحديد حقيقة نصيب المكلف من المساهمة في الربح" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.64) وبنسبة مئوية بلغت (72.8%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال نظام المصادقات والاستفسارات (3.95) وبنسبة مئوية بلغت (79%)، وبدرجة موافقة مرتفع، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت مرتفع على فقرات المجال الخامس ويعني ذلك وجود أثر لنظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتها الدراسة.

سؤال الدراسة السادس

ما أثر الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة السادس تم استخراج النتائج التي تتعلق بالمجال السادس من أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال السادس من الاستبانة لمعرفة أثر الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
33	5	يتم التأكد من أن قوائم الجرد قد تضمنت كل ما تملكه الشركة من بضاعة سواء في مخازنها أو مخازن الغير	4.12	1.037	82.4	مرتفع
34	1	التأكد من أن قيمة المخزون في آخر المدة مطابق لما هو وارد بقوائم الجرد.	4.46	.752	89.2	مرتفع جدا
35	3	التحقق من أن الشركة تدير على نظام واحد في نهاية كل سنة بالنسبة لتقويم مخزون آخر المدة	4.30	.785	86	مرتفع جدا
36	4	يتم مطابقة مخزون آخر المدة في السنة السابقة لسنة الفحص وبضاعة أول المدة في سنة الفحص	4.18	.552	83.6	مرتفع
37	7	يتم مراعاة التعديلات التي قد يجريها الفاحص الضريبي على بضاعة آخر المدة في السنة السابقة وإجراء تعديل قيمة بضاعة أول المدة في سنة الفحص على أساسها.	3.91	.895	78.2	مرتفع
38	6	يتم مراجعة كشوف الجرد حسابياً للتأكد من صحة الجرد لبضاعة آخر المدة	4.00	.750	80	مرتفع
39	3	يتم اختبار البيانات الواردة بكشوف الجرد مع أرصدة بطاقات الصنف وأرصدة المخازن ودراسة الاختلافات والبحث عن أسبابها.	4.30	.608	86	مرتفع جدا
40	2	يتم التأكد بأن الفحص قد أظهر سلامة الجرد كمية وقيمة فإذا ظهر عجز في جرد بضاعة آخر المدة دل ذلك على وجود مبيعات مخفية أو تخفيض في الجرد متعمد بقصد تخفيض الأرباح	4.33	.600	86.6	مرتفع جدا
		الدرجة الكلية للمحور السادس	4.20	.468	84	مرتفع

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (4.7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة السادس المتعلق بالجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين تراوحت ما بين (4.46 - 3.91)، توزعت بين الموافقة المرتفع والمرتفع جداً واشتملت على (4) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع جداً، حيث جاءت فقرة "التأكد من أن قيمة المخزون في آخر المدة مطابق لما هو وارد بقوائم الجرد" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.46) وبنسبة مئوية (89.2%) وبدرجة موافقة مرتفع جداً، تلاها الفقرة "يتم التأكد بأن الفحص قد أظهر سلامة الجرد كمية وقيمة فإذا ظهر عجز في جرد بضاعة آخر المدة دل ذلك على وجود مبيعات مخفية أو تخفيض في الجرد متعمد بقصد تخفيض الأرباح" بمتوسط حسابي (4.33) وبنسبة مئوية (86.6%)، واشتمل المحور على (4) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفع، حيث جاءت الفقرة "يتم مطابقة مخزون آخر المدة في السنة السابقة لسنة الفحص وبضاعة أول المدة في سنة الفحص" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وبنسبة مئوية (83.6%) وبدرجة موافقة مرتفع، تلاها الفقرة يتم التأكد من أن قوائم الجرد قد تضمنت كل ما تملكه الشركة من بضاعة سواء في مخازنها أو مخازن الغير" بمتوسط حسابي (4.12) ونسبة مئوية (82.4%)، بينما جاءت الفقرة "يتم مراعاة التعديلات التي قد يجريها الفاحص الضريبي على بضاعة آخر المدة في السنة السابقة وإجراء تعديل قيمة بضاعة أول المدة في سنة الفحص على أساسها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.91) وبنسبة مئوية بلغت (78.2%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين (4.20) وبنسبة مئوية بلغت (84%)، وبدرجة موافقة مرتفع، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت مرتفع على فقرات المجال السادس أي يوجد أثر للجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

ولمعرفة الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لجميع مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بأثر مجالات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة، والجدول التالي يوضح النتيجة.

جدول (4.8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجالات الدراسة لمعرفة أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المجال	ترتيبها	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الموافقة	درجة الموافقة
1	1	الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)	4.27	.451	85.4	مرتفع جداً
2	6	التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها	3.71	.856	74.2	مرتفع
3	5	القوائم المالية وحسابات الشركات	3.91	1.077	78.2	مرتفع
4	3	الفحص الفني الميداني	4.17	.535	83.4	مرتفع
5	4	نظام المصادقات والاستفسارات	3.95	.675	79	مرتفع
6	2	الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين	4.20	.468	84	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.04	.520	80.8	مرتفع

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (4.8) يتضح لنا مدى الدور الذي تلعبه مجالات الدراسة والمتعلقة بالتدقيق الضريبي في التأثير على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة، فجاء أثر الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف الأعلى في التأثير على مستوى التحصيل الضريبي بنسبة مئوية وصل إلى (85.4%)، ثم أثر الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين بنسبة (84%)، ثم أثر الفحص الفني الميداني بنسبة (83.4%)، تلاه أثر نظام المصادقات والاستفسارات بنسبة (79%)، ثم أثر القوائم المالية وحسابات الشركات بنسبة مئوية (78.2%)، وأقلها التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها بنسبة (74.2%)، وبالتالي يتبين لنا تأثير جميع المجالات التي شملتها الدراسة والمتعلقة بالتدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة، حيث بلغت الدرجة الكلية لموافقة العينة التي شملتها الدراسة عليها (80.8%)..

وفي الحقيقة لا يمكن إصدار حكم دقيق على مستويات مجالات التدقيق الضريبي في تأثيرها على التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة إذا اعتمدنا فقط على المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية وللمجالات، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات المعيارية، والكفيل بتقدير مستويات مجالات مقياس المجالات المذكورة جميعها والدرجة الكلية بشكل دقيق اعتماداً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية هو اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test) لعينة الدراسة؛ إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل محور من محاور الأداة ودرجتها الكلية ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الخماسي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (3) لأنها تفصل ما بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة، وعليه تمّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكيّة (3)، والجدول التالي يبيّن ذلك.

جدول (4.9): نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس مجالات الاستبانة المتعلقة بدراسة أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة

#	المجالات	العينة		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
1	الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)	4.27	.451	89.842	89	*0.000
2	التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها	3.71	.856	41.104	89	*0.000
3	القوائم المالية وحسابات الشركات	3.91	1.077	34.396	89	*0.000
4	الفحص الفني الميداني	4.17	.535	73.990	89	*0.000
5	نظام المصادقات والاستفسارات	3.95	.675	55.495	89	*0.000
6	الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين	4.20	.468	85.137	89	*0.000

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة اختبار (3)

يتضح من نتائج الجدول (4.9) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العينة لمجالات التدقيق الضريبي والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم (ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أنّ مجالات التدقيق الضريبي وأثرها على مستوى التحصيل الضريبي والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من المبحوثين كانت مرتفعة وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة مجالات التدقيق الضريبي وأثرها على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

نتائج الفرضية الأولى

وتنص على: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للقوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
 - لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لنظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
 - لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
- ومن أجل فحص صحة الفرضيات السابقة، فقد استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بأثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة، إذ يستخدم هذا الاختبار لبيان العلاقة بين متوسط العينة عند كل مجال من الأدوات المرتبطة بالفرضية المذكورة ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبيِّن ذلك.

جدول (4.10): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى

مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة معامل الانحدار البسيط (R)	المجال	
*.000	4.273	.356	الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)	1
*.000	3.672	.215	التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها	2
.522	.644	.023	القوائم المالية وحسابات الشركات	3
*.025	2.281	.169	الفحص الفني الميداني	4
.212	1.259	.113	نظام المصادقات والاستفسارات	5
*.016	2.453	.253	الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين	6
*.000	14.272	.922	الدرجة الكلية	

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العينة في بعض مجالات الدراسة وعدم وجود فروق دالة إحصائياً في محاور أخرى، مما يعني اتفاق عينة الدراسة على تأثير هذه المجالات أو عدم اتفاقها في بعض الحالات، وفيما يلي بيان ذلك:

1. فيما يتعلق بأثر الفحص الحسابي والمستندي، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.00$) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

2. فيما يتعلق بأثر التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.00$) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي.

3. أما فيما يتعلق بأثر القوائم المالية وحسابات الشركات، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.522$) وهو أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نقبل صحة الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للقوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

4. أما فيما يتعلق بأثر الفحص الفني الميداني، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.025$) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية

عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

5. أما فيما يتعلق بأثر نظام المصادقات والاستفسارات، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.212$) وهو أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نقبل صحة الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لنظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

6. أما فيما يتعلق بأثر الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.016$) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.

7. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لجميع المجالات المتعلقة بأثر إجراءات التدقيق الضريبي، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.000$) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات التدقيق الضريبي وبين مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية. وتشير هذه النتيجة إلى إجماع عينة الدراسة على تأثير إجراءات التدقيق الضريبي على الرغم من اختلاف العينة في بعض المجالات السابقة اختلافاً بسيطاً لم يمنع من وجود علاقة كلية بين إجراءات التدقيق الضريبي ومستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة.

نتائج الفرضية الثانية

وتنص على: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة، عدد الدورات التدريبية).

وينبثق من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الفرعية الأولى، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. والجدولان (4.11) و(4.12) يبينان ذلك:

جدول (4.11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	27	3.98	.652
	بكالوريوس	42	4.03	.455
	ماجستير فأكثر	21	4.11	.464
	المجموع	90	4.04	.520

جدول (4.12): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة	مستوى "ف" المحسوبة	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.690	.372	.102	2	.204	بين المجموعات	المؤهل العلمي
		.274	87	23.852	داخل المجموعات	
			89	24.056	المجموع	

يتضح من الجدول (4.12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتضح لنا عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير التخصص.

ومن أجل فحص الفرضية الفرعية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير التخصص، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير التخصص. والجدولان (4.13) و(4.14) يبينان ذلك.

جدول (4.13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخصص	محاسبة	50	3.99	.456
	منازعات ضريبية	12	4.15	.228
	تمويل	25	4.02	.719
	ادارة	3	4.49	.095
	المجموع	90	4.04	.520

جدول (4.14): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير التخصص

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.870	3	.290	1.075	.364
داخل المجموعات	23.186	86	.270		
المجموع	24.056	89			

يتضح من الجدول (4.14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتضح لنا عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير التخصص.

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية الفرعية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة. والجدولان (4.15) و(4.16) يبينان ذلك:

جدول (4.15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	12	4.38	.392
	6- 10 سنوات	22	4.22	.404
	11- 15 سنة	23	4.08	.445
	أكثر من 16 سنة	33	3.76	.555
	المجموع	90	4.04	.520

جدول (4.16): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.724	3	1.575	7.005	.000
داخل المجموعات	19.332	86	.225		
المجموع	24.056	89			

يتضح من الجدول (4.16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتضح لنا وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

ومن أجل فحص الفرضية الفرعية الرابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة. والجدولان (4.17) و(4.18) يبينان ذلك:

جدول (4.17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد الدورات التدريبية	5 سنوات فأقل	15	4.08	.498
	6- 10 سنوات	20	3.80	.594
	11- 15 سنة	34	4.12	.553
	أكثر من 16 سنة	21	4.08	.342
المجموع		90	4.04	.520

جدول (4.18): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
عدد الدورات التدريبية	بين المجموعات	1.448	3	.483	1.836	.147
	داخل المجموعات	22.608	86	.263		
	المجموع	24.056	89			

يتضح من الجدول (4.18) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتضح لنا عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير الشهادات المهنية.

ومن أجل فحص الفرضية الفرعية الخامسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الشهادات المهنية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير الشهادات المهنية. والجدولان (4.19) و(4.20) يبينان ذلك:

جدول (4.19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير الشهادات المهنية

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشهادات المهنية	CFA	26	4.04	0.48
	CISA	35	3.98	0.694
	CMA	15	4.07	0.466
	CPA	12	4.02	0.442
	CIA	2	4.09	0.522
	المجموع	90	4.04	.520

جدول (4.20): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي تعزى لمتغير الشهادات المهنية

مستوى الدلالة	مستوى "ف" المحسوبة	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.101	1.776	.391	3	1.639	بين المجموعات	الشهادات المهنية
		.355	86	22.417	داخل المجموعات	
			89	24.056	المجموع	

يتضح من الجدول (4.20) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي هذه الدوائر كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتضح لنا عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير الشهادات المهنية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة الاستبانة للوصول إلى البيانات اللازمة، واشتملت الاستبانة على مجموعة من المجالات التي تهدف للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة وذلك بهدف استخلاص النتائج منها والإجابة على أسئلة الدراسة، وبعد الانتهاء من تحليل البيانات واجابات المستطلعين فقد خرجت الباحثة بالنتائج الرئيسية التالية:

- هناك أثر للتدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة، وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلا أن التدقيق الضريبي ومكافحة ومحاربة التهرب الضريبي بالتأكيد ينعكس ايجابا على مستوى التحصيل الضريبي، كون تلك الاجراءات تحد من التهرب وبالتالي الزيادة في التحصيل الضريبي.
- يوجد أثر للفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف) على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة، وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن تدقيق تلك السجلات والدفاتر بشكل دقيق وكامل، يحد من تهرب المكلف من الضريبة وبالتالي زيادة التحصيل.
- يوجد أثر للتشريعات التي يستند المدقق في ضريبة القيمة المضافة إليها على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة، حيث ترى الباحثة أن الالتزام بالتشريعات الضريبية والتي تنظم العمل الضريبي وطرق التعامل مع المتهربين ضريبياً، كل تلك الإجراءات تساعد في الحد من التهرب الضريبي للمكلف، وبالتالي مستوى التحصيل.

- يوجد أثر للقوائم المالية وحسابات الشركات على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة، وتعزو الباحثة تلك النتيجة كون تدقيق الحسابات بشكل كامل للشركات وكذلك تدقيق قوائمها المالية يجعل التهرب الضريبي لتلك الشركة صعباً جداً وبالتالي دفع الضريبة المستحقة عليها بشكل كامل وعادل، وعليه ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى التحصيل الضريبي.
- يوجد أثر للفحص الفني الميداني على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة، ترى الباحثة أن هذا الإجراء مهم وضروري كونه يكشف بشكل مباشر على طبيعة عمل المنشأة والاطلاع على الدفاتر والسجلات الخاصة بتلك الشركة والتعرف على الناتج التقريبي لها وبالتالي يستطيع الفاحص الضريبي تكوين تصور عام حول قيمة ضريبة القيمة المضافة على تلك المنشأة، مما يحد من محاولة تلك المنشأة إخفاء بعض السجلات الخاصة بإيراداتهم وبالتالي الحد من تهربهم الضريبي ومستوى التحصيل.
- وجود أثر لنظام المصادقات والاستفسارات على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتها الدراسة، حيث ترى الباحثة أن التأكد من الحسابات البنكية الخاصة بالمكلف فيما إذا كانت دقيقة وكذلك التأكد من الدائنين والمدينين والشحنات التجارية الخاصة به، وتهدف هذه الوسيلة إلى الحصول على بيان أو إقرار مكتوب من جهات خارجية مستقلة بصحة أو عدم صحة البيانات التي تحتويها هذه المصادقات، وبالتالي الحد من محاولة المكلف التهرب الضريبي والعمل على زيادة التحصيل الضريبي.
- يوجد أثر للجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة، هنا تشير الباحثة إلى ضرورة هذا الإجراء كونه يجعل المدقق على دراية واطلاع كامل على كمية البضاعة والشحنات التجارية التي يقوم بها المكلف وبالتالي تقدير حجم البضاعة الموجودة

في تلك المخازن، وتقدير مدى ملائمة الضريبة التي يدفعها المكلف مع حجم تلك البضاعة، وعليه فإن هذا الإجراء يحد من محائل تهرب المكلف ضريبيا وعليه زيادة التحصيل الضريبي.

• يوجد علاقة ارتباط مباشرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحقق من الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية الخاصة بالمكلف ومستوى التحصيل الضريبي

• يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القوانين والمبادئ والمعايير والتعليمات التي يستند إليها المدقق في ضريبة القيمة ومستوى التحصيل الضريبي

• لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام القوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك ومستوى التحصيل الضريبي

• يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القيام بالفحص الفني الميداني من قبل مدققي ضريبة القيمة المضافة ومستوى التحصيل الضريبي

• لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام المصادقات والاستفسارات الذي يستند المدقق في ضريبة القيمة المضافة عليه ومستوى التحصيل الضريبي

• يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين ومستوى التحصيل الضريبي

• توجد علاقة ارتباط مباشرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات التدقيق الضريبي وبين مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية

- عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير المؤهل العلمي
- عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير التخصص
- وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة
- عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين نحو أثر إجراءات التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي بأنها تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة العمل على دراسة قسائم المعلومات ومقارنتها مع البيانات المقدمة من المكلف لما لها من تأثير في قناعة المقدر.
- ضرورة مراعاة التشريعات الضرائبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل
- على المدققين في دوائر ضريبية القيمة المضافة إعطاء عناية وتدقيق اكبر للقوائم المالية وحسابات الشركات لما لهذا الاجراء من أهمية كبيرة في الحد من تهرب تلك الشركات ضريبيا وبالتالي زيادة التحصيل الضريبي.
- ترى الباحثة أهمية وضرورة الفحص الميداني والجرد الفعلي لمواقع ومخازن المكلفين لما لذلك من أثر كبير في تقدير ضريبة القيمة المضافة بشكل حقيقي وعادل، وبالتالي الحد من تهرب المكلف وزيادة التحصيل.

- ضرورة أن يعطي الفاحص الضريبي عناية أكبر أثناء قيامه بعمليات الفحص الضريبي للعناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي
- ضرورة قيام المكلف بالتسجيل عند بلوغه حد التسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات لما لذلك من مؤشر على عدم وجود تهرب ضريبي
- ضرورة مراعاة التعديلات التي قد يجريها الفاحص الضريبي على بضاعة آخر المدة في السنة السابقة وإجراء تعديل قيمة بضاعة أول المدة في سنة الفحص على أساسها.
- توصي الباحثة الباحثين إجراء دراسات أخرى فيما يخص التحصيل الضريبي ولكن بمتغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأغا، وسام حمدي، (2016) دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي (دراسة تحليلية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

البسطامي، مؤيد (2006) ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

بوعكاز، سميرة (2015) مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

جميل، مسيف (2018)، مخاطر التهرب الجمركي والتهرب الضريبي وأثره على الخزينة والسوق الفلسطينية وسبل الحد منها) ورقه خلفيه، جلسة الطاولة المستديرة، أعدت هذه الورقة مع جهاز الضابطة الجمركية.

حوسو، محمد محمود ذيب (2015)، التدقيق للأغراض الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الدالي، سليمان (2015) دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي (دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية)، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (37) العدد (1).

الدليمي، وليد (2005) اجراءات السلطة المالية في الفحص الضريبي وأثرها في بذل العناية المهنية لمراقب الحسابات في العراق، مجلة دراسات جامعة بغداد، المجلد 7، عدد 5، ص 48-72.

سلامة، رأفت وآخرون (2011) *العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات "دراسة استطلاعية لمقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن"* مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص1311 - ص1337.

سميرة، بو عكازة (2015) *مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي*، مجلة حوليات الجزائر، المجلد 7، العدد 2، الصفحة 121-137.

الشافعي، جلال (1996) *المحاسبة الضريبية*، الزقازيق، مصر.

شاهين. سلام عزام روجي (2012) *واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي* رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عتيق، إبراهيم محمد (2013)، *أثر تقسيم واقع الإدارة الضريبية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، المجلد (9) العدد (3)، الأردن.

عوض، أريج محمد (2018)، *مدى استخدام الدوائر الضريبية لأساليب التدقيق الحديثه وأثر ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

قانون التهرب الجمركي، (المادة 232 من قانون الجمارك الأردني رقم (16) لسنة 1983).

لطفي، أمين (1997) *اسس القياس والفحص الضريبي*، النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر.

مجذوب، خيرة (2019) *اثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت*، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 5، الصفحة 49-64

محمد، باسل مسعود داوود (2014)، التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وأثرها على ضريبة الدخل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

محمد، عماد، ومحمد، ايمان (2011) الفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء مسك المكلفين بحساباتهم: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6، عدد 15، ص 114-149.

محمود، معتز (2016) دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة ايرادات ضريبة القيمة المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

معالي، سامح (2015) معوقات التحصيل لدى الغدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

وزارة المالية الفلسطينية (2020) الهيكل التنظيمي ومكونات ضريبة القيمة المضافة، دائرة الشؤون الإدارية، رام الله.

يوسيفي، رشيد (2018) دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حالة: المراجعة الجبائية لملف جبائي على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغانم، مجلة دراسات جبائية، المجلد 4، العدد 1، الصفحة 37-56.

المراجع الأجنبية

Bukenya, I. (1996). **Taxation and Development: The Case for Value Added Tax in Uganda**. Unpublished Master Thesis, Makerere University, Faculty of Law, Kampala.

Mesfin Gebeyehu (2008). "Tax Audit Practice And Its Significance In Increasing Revenue.

Mugume, C. (2006). **Managing Taxation in Uganda**, 1 st Edition, MPK Graphics, Kampala, Uganda.

Patrick A Imam and Davina F. Jacobs,(2007). **Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East.**

Rahhal, A. (2014). **Tax Reasons of Tax Evasion in Palestine.** Published thesis, AL-Quds University, Palestine

الملاحق / الاستبيان

الأخوة والأخوات

تحية طيبة وبعد،

تعد هذه الاستبانة جزء من رسالة الماجستير التي تقوم بها الباحثة " أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفين ضريبة القيمة المضافة" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية.

يرجى من حضرتكم الاجابة على اسئلة هذه الاستبانة لما لها من أهمية لانجاز هذه الرسالة، علماً بأن البيانات التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة: جيهان فقها

تتكون هذه الاستبانة من جزئين. يتعلق الجزء الاول بالمعلومات الشخصية، فان الجزء الثاني يتعلق بإجاباتكم وآرائكم حول موضوع الدراسة.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

المؤهل العلمي:

() دبلوم فأقل () بكالوريوس () ماجستير فأكثر

التخصص:

() محاسبة () منازعات ضريبية () تمويل

() إدارة () غير ذلك

عدد سنوات الخبرة:

() 5 سنوات فأقل () 10_6 سنوات () 15_11 سنة

() 16 سنة فأكثر

عدد الدورات التدريبية:

() ولا دورة () من 1-3 دورات () من 4-6 دورات

() أكثر من 6 دورات

الشهادات المهنية:

() CFA () CISA () CMA

() CPA () CIA () أخرى اذكرها:

ثانياً: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
الفحص الحسابي والمستندي (الدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بنشاط المكلف)						
1	يساهم محضر المعلومات الذي يقوم المدقق بعمله في فهم نشاط العميل وبالتالي الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيل					
2	تساهم الاجراءات التحليلية في التحقق من دقة بيانات المكلف والذي بدوره يحد من التهرب ويزيد من التحصيل					
3	مقارنة المعلومات للفترات السابقة مع الفترة الحالية يساهم في زيادة التحصيل الضريبي.					
4	تساهم دراسة القيمة المضافة في معرفة نسب الربح للمكلف والتي تؤدي الى تخفيض نسبة التلاعب					
5	دراسة قسائم المعلومات ومقارنتها مع البيانات المقدمة من المكلف تؤثر في قناعة المقدر بالبيانات الحالية.					
6	يتم فحص السجلات والدفاتر بهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على اسباب اختلاس معين.					
التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها						
7	يوجد تشريعات ضريبية حديثة تستندون عليها.					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
8	تسعى من خلال عملية التدقيق إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية					
9	تراعي التشريعات الضرائبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل.					
10	يتم تعديل التشريعات الضريبية حسب مقتضى الحال.					
11	يتم حماية المدققين بشكل كاف من الضغوطات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لضمان قيامهم بعملية التدقيق بشكل موضوعي.					
12	يوجد قضاء عادل ومحايد للبت في القضايا الضريبية.					
القوائم المالية وحسابات الشركات						
13	تتضمن عملية الفحص الضريبي التي تقومون بها مقارنة النتائج المالية لنشاط الشركة مع مؤشرات النشاط غير المالية.					
14	عمل مقارنات بين نتائج المؤشرات المالية للشركة ومؤشرات النشاط غير المالية للشركة يسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي					
15	يعطي الفاحص الضريبي عناية أكبر أثناء قيامه بعمليات الفحص الضريبي للعناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
16	تركيز الفاحص الضريبي على العناصر التي لها تأثير بالغ على نتيجة أعمال المشروع تسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي					
17	يولي الفاحص الضريبي أهمية أكبر للعناصر التي فيها درجة عدم التأكد المرتفعة					
18	قيام الفاحص الضريبي بإعطاء أهمية أكبر للعناصر التي فيها درجة عدم التأكد المرتفعة تسهم في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي					
19	تتطلب عملية الفحص الضريبي دراسة وتقييم وفهم كافي لنظام الرقابة الداخلي للشركة					
20	الاستعانة بالتقرير الوصفي لتوضيح سير العمليات وتحديد مراكز السلطة والمسؤولية بغرض تقييم وفهم نظام الرقابة الداخلي يساهم في الحد من التهرب الضريبي.					
الفحص الفني الميداني						
21	يساهم الكشف الميداني على المكلف للحصول على عدد أكبر من الأدلة والمعلومات					
22	اعلان المكلف عن نتائج أعمال ربح في نهاية السنة مؤشر على عدم وجود تهرب ضريبي					
23	التزام المكلف بمسك سجلات محاسبية مدققة مؤشر على التزامه بالتشريعات الضريبية.					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
24	قيام المكلف بالتسجيل عند بلوغه حد التسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات مؤشر على عدم وجود تهرب ضريبي					
25	التدقيق الميداني على بنود القوائم المالية تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي.					
26	تساهم الاجراءات التحليلية الميدانية في التحقق من دقة بيانات المكلف					
نظام المصادقات والاستفسارات						
27	تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من صحة بيانات المشتري.					
28	تساهم الإجراءات التحليلية في تحقيق الكفاءة للفحص المتصالب.					
29	يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في معرفة مدى التزام المكلف في التصريح عن كافة مشترياته.					
30	يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في مدى التزام المكلف في تقييم حقيقة الوضع المالي للمنشأة.					
31	يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في تحديد حقيقة نصيب المكلف من المساهمة في الربح.					
	تساهم الإجراءات التحليلية في التأكد من مجمل الأرباح وصافي الربح.					
الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين						
33	يتم التأكد من أن قوائم الجرد قد تضمنت كل ما تملكه الشركة من بضاعة سواء في مخازنها أو مخازن الغير					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
34	التأكد من أن قيمة المخزون في آخر المدة مطابق لما هو وارد بقوائم الجرد.					
35	التحقق من أن الشركة تسيّر على نظام واحد في نهاية كل سنة بالنسبة لتقويم مخزون آخر المدة					
36	يتم مطابقة مخزون آخر المدة في السنة السابقة لسنة الفحص وبضاعة أول المدة في سنة الفحص					
37	يتم مراعاة التعديلات التي قد يجريها الفاحص الضريبي على بضاعة آخر المدة في السنة السابقة وإجراء تعديل قيمة بضاعة أول المدة في سنة الفحص على أساسها.					
38	يتم مراجعة كشوف الجرد حسابياً للتأكد من صحة الجرد لبضاعة آخر المدة					
39	يتم اختبار البيانات الواردة بكشوف الجرد مع أرصدة بطاقات الصنف وأرصدة المخازن ودراسة الاختلافات والبحث عن أسبابها.					
40	يتم التأكد بأن الفحص قد أظهر سلامة الجرد كمية وقيمة فإذا ظهر عجز في جرد بضاعة آخر المدة دل ذلك على وجود مبيعات مخفية أو تخفيض في الجرد متعمد بقصد تخفيض الأرباح					
التحصيل الضريبي						
41	يعمل الفحص الحسابي والمستندي على زيادة التحصيل الضريبي					

أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	الرقم
					تعمل التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على زيادة التحصيل الضريبي	42
					يساهم فحص القوائم المالية وحسابات الشركات في زيادة التحصيل الضريبي.	43
					يساهم الفحص الفني الميداني في زيادة التحصيل الضريبي	44
					يساهم نظام المصادقات والاستفسارات في تحسين التحصيل الضريبي	45
					يعمل الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين على زيادة التحصيل الضريبي	46

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Impact of Tax Audit on
Increasing Tax Collection from the
Viewpoint of VAT Employees**

**By
Jihan Foqha**

**Supervised by
Prof. Abdel Naser Nour
Dr. Muiz Abu Alia**

**This Thesis Submitted in Partial Fulfillments of the Requirements
for the Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate
Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

The Impact of Tax Audit on Increasing Tax Collection from the Viewpoint of VAT Employees

By

Jihan Foqha

Supervised by

Prof. Abdel Naser Nour

Dr. Muiz Abu Alia

Abstract

This study aimed to identify impact of Tax audit on increasing tax collection from the viewpoint of VAT employees. Where the study problem is represented by answering the main question: What is the effect of taxation on increasing the number of collection employees and the viewpoint of the value tax point of view? The Department of Tourism shall be in the value-added tax of all employees in the Department of Tourism in the value-added tax, whose number is (250) male and female employees, As for the study sample, it consisted of (150) employees working in the value-added tax in the West Bank. The researcher used the descriptive and analytical approach of the data obtained through developing a suitable questionnaire to achieve the objectives of the study. It was distributed to the study sample, and the number of questionnaires recovered was (90) They were used to test hypotheses

The study reached the following results:

It is evident from the results that the tax audit has an effect on increasing tax collection in VAT departments

There is a direct correlation with statistical significance at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) between the accounting examination (checking the books, records and accounting documents related to the taxpayer) and the increase in tax collection in the value-added tax departments in the West Bank.

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, the most prominent of which are:

Work on studying information vouchers and comparing them with the data provided by the taxpayer, because of their impact on the estimator's conviction.

Taking into account tax legislation the principle of separation of powers for tax administration employees to ensure impartiality and integrity in work.

That the tax examiner give greater care while performing tax checks on the elements that have a significant impact on the outcome of the project's work and its financial position.